

بسم الله الرحمن الرحيم

باب دخول مكة

تفسيه : ظاهر قوله ﴿يُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ﴾ .

أنه سواء كان دخولها ليلاً أو نهاراً . أما دخولها في النهار : فمستحب بلا نزاع . وأما دخولها في الليل : فمستحب أيضاً في أحد الوجهين . ذكره في الفروع . وهو ظاهر كلامهم . وقد نقل ابن هاني : لا بأس . وإنما كرهه من السراق . والصحيح من الذهب : أنه لا يستحب دخولها في الليل . قدمه في الفروع . وهو ظاهر ما جزم به كثير من الأصحاب . لأنهم إنما استحبوا الدخول نهاراً .

فائده : يستحب إذا خرج من مكة أن يخرج من الثنية السفلى من كدى .

تفسيه : ظاهر قوله ﴿ثُمَّ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ﴾ .

أنه لا يقول حين دخوله شيئاً . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . وهو ظاهر ما قدمه في الفروع . وقال في الهداية : يقول عند دخوله « بسم الله ، وبالله ، ومن الله ، وإلى الله . اللهم افتح لنا أبواب فضلك » انتهى . وقال في الرعاية : يقول « بسم الله . اللهم افتح لي أبواب فضلك » انتهى .

قلت : الذي يظهر : أنه يقول - إذا أراد دخول المسجد - ما ورد في ذلك من الأحاديث . ولا أظن أحداً من الأصحاب لا يستحب قول ذلك . فإنه مستحب عند إرادة دخول كل مسجد . فالمسجد العتيق بطريق أولى وأحرى . وإنما سكتوا عنه هنا اعتماداً على ما قالوه هناك . وإنما يذكرون هنا ما هو مختص به هذا ما يظهر .

قوله ﴿فَإِذَا رَأَى الْبَيْتَ رَفَعَ يَدَيْهِ وَكَبَّرَ﴾ .

ونص عليه . وقوله « وكبر » هذا أحد الوجوه . جزم به المحرق . وفي الهادي

والحرر، والراعتين، والحاويين، والوجيز، وشرح ابن رزين، وتذكرة ابن عبدوس، والمنور، والتسهيل، والفائق، والزرکشی وغيرهم. وقيل: ويهمل أيضاً. قال في النظم: وكبر ومجد. وجزم به في تجريد العناية. وقال في العمدة: رفع يديه وكبر الله ووحده. ودعا. وقيل: يرفع يديه ويدعو فقط.

ومنه مقاله المصنف هنا. وهو المذهب. وجزم به في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغنى، والكافي، والتلخيص، والبلغة، وإدراك الغاية. وقدمه في الفروع.

وعند الشيخ تقي الدين لا يشتغل بدعاء. واقتصر في الروضة على قول « اللهم زد هذا البيت - إلى قول - ممن حجه واعتمره : تعظيماً وتشريفاً وتكريماً ومهابة وبرا ». .

قوله ﴿ يَرْفَعُ بِذَلِكَ صَوْتَهُ ﴾ .

جزم به في الهداية، والفصول، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والهادي، والتلخيص، والبلغة، والحرر، وتذكرة ابن عبدوس، والراعتين، والحاويين، وإدراك الغاية وغيرهم. وقال في الفروع: وقيل يجهر به. فظاهره أن المقدم عدم الجهر بذلك. ولم أر أحداً قدمه. لكن المصنف في المغنى - وتبعه الشارح - قال: قال بعض أصحابنا: يرفع بذلك صوته. فالظاهر: أنه تابعهما، وأن المسألة مسكوت عنها عند بعضهم. وبعضهم قال: يجهر. فتكون المسألة قولاً واحداً قوله ﴿ ثُمَّ يَبْتَدِئُ بِطَوَافِ الْعُمْرَةِ إِنْ كَانَ مُعْتَمِرًا ، أَوْ بِطَوَافِ الْقُدُومِ إِنْ كَانَ مُفْرِدًا أَوْ قَارِنًا ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب. أعنى أنه لا يبتدئ بشيء أول من الطواف ما لم تقم الصلاة. وقطع به كثير من الأصحاب. منهم صاحب الحرر، والوجيز والمصنف وغيرهم، يفعل ذلك بعد تحية المسجد. قال في التلخيص وغيره: والطواف تحية الكعبة.

فأمره : يسمى طواف القارن والمفرد طواف القدوم ، وطواف الورد .

قوله ﴿ ثُمَّ يَضْطَبِعُ بِرِداءِهِ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن الاطباع يكون في جميع الأسبوع . وفي الترغيب رواية : يكون الاطباع في رمله فقط وقاله الأثرم . وأطلقهما الزركشي . ولم يذكر ابن الزاغوني في منسكه الاطباع إلا في طواف الزيارة . ويقال في طواف الوداع .

قوله ﴿ ثُمَّ يَبْتَدِيءُ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَيَحَاضِيهِ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ ﴾ .

إذا حاذى الحجر الأسود بجميع بدنه أجزأ قولاً واحداً . وإن حاذى بعض الحجر بكل بدنه أجزأ أيضاً . قولاً واحداً . لكن قال في أسباب الهداية : ولم ير بكل بدنه . وإن حاذى الحجر أو بعضه ببعض بدنه ، فالصحيح من المذهب : أنه لا يجزىء ذلك الشوط . صححه في النظم ، وتصحيح المحرر . وقدمه في الفروع ، والرعاية الصغرى ، والحاويين .

وقيل : يجزيه . اختاره جماعة من الأصحاب ، منهم الشيخ تقي الدين . وصححه ابن رزين في شرحه . وأطلقهما في المغنى ، والمحرر ، والشرح ، والتلخيص ، والرعاية الكبرى ، والفائق .

قوله ﴿ ثُمَّ يَسْتَلِمُهُ وَيَقْبَلُهُ . وَإِنْ شَقَّ اسْتَلَمَهُ وَقَبَّلَ يَدَهُ . وَإِنْ شَقَّ أَشَارَ إِلَيْهِ ﴾ .

خيره المصنف بين الاستلام مع التقبيل ، وبين الاستلام مع تقبيل يده ، وبين الإشارة إليه . وقال في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والكافي ، والمغنى ، والخلاصة ، والتلخيص ، والمحرر ، والفائق ، والشرح ، وغيرهم مامعناه : إنه يستلمه ويقبله . فإن شق استلمه وقبل يده . فإن شق الاستلام أشار إليه . فجعلوا ذلك مرتباً .

وقال في الفروع : ثم استلمه بيده اليمنى . نقل الأثرم : ويسجد عليه . وإن

شاء قبل يده . نقله الأثرم . ونقل ابن منصور : لا بأس . وقال القاضي : فظاهره
لا يستحب . وقال في الروضة : هل يقبل يده ؟ فيه خلاف بين أصحابنا ، وإلا استلمه
بشيء وقبله .

وفي الروضة في تقبيله : الخلاف في اليد . ويقبله وإلا أشار إليه بيده أو بشيء
في الأصح . انتهى .

يعنى لا يقبل المشار به . وقال في الرعاية الكبرى : يستلمه ويقبله .

وقيل : بل يستلمه ويقبل يده ، كما لو عسر تقبيله . نص عليه .

وإن لمسه بشيء في يده فقبله . فإن عسر لمسه أشار إليه بيده . وقام نحوه .
وقيل : ويقبلها إذن انتهى .

فظاهر كلام المصنف لا أعلم له متابعاً . ولعله أراد جواز هذه الصفات ،
لا الاستحباب .

فأمرناه

إمراهما : يستحب استقبال الحجر بوجهه . على الصحيح من المذهب .

قال الشيخ تقي الدين : هو السنة . وهو ظاهر الخرقى . وهو ظاهر ما قطع به
في المغنى ، والشرح . فإنهما قالوا : فإن لم يمكنه استسلامه وتقبيله قام بجذائه ،
واستقبله بوجهه ، وكبروه للهل . لكن هذا مخصوص بصورة . وكذا قطع به الزركشى
وقيل : لا يستحب . أطلقهما في التلخيص ، والرعايتين ، والحاويين ،
والفروع .

وقيل : يجب . قال القاضي في الخلاف : لا يجوز أن يتدنه غير مستقبل له ،
كما في الطواف محدثاً . وأطلقهن في الرعاية الكبرى .

الثانية : الاستلام هو مسح الحجر باليد أو بالقبلة ، من السلام . وهو التحية

وقيل : من السلام وهي الحجارة ، واحداً سَلَمَةً - يعنى بفتح السين وبكسر
اللام - وقيل : من المسألة . كأنه فعل ما يفعله المسالم .

وقيل : الاستلام أن يحیی نفسه عند الحجر بالسلامة .
وقيل : هو مهموز الأصل . مأخوذ من الملاءمة . وهی الموافقة . وقيل : من
الأمّة وهی السلاح . كأنه حصن نفسه بمس الحجر . والله أعلم .
قوله ﴿ وَيَقُولُ « بِسْمِ اللَّهِ . وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُمَّ إِيْمَانًا بِكَ . وَتَصْدِيقًا
بكِتَابِكَ ، وَوَفَاءً بِعَهْدِكَ ، وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ »
كلما استلمه ﴾ .

هكذا قاله جماعة من الأصحاب . ولم يذكره آخرون . وزاد جماعة على الأول
« الله أكبر ، الله أكبر . ولا إله إلا الله . والله أكبر . والله الحمد » .
فأمره : قوله ﴿ وَيَجْعَلُ الْيَمِينُ عَنْ يَسَارِهِ ﴾ .
وذلك ليقرب جانبه الأيسر إليه . والذي يظهر : أن ذلك لميل قلبه إلى
الجانب الأيسر .

قال الشيخ تقي الدين : الحركة الدورية يعتمد فيها اليمينى على اليسرى . فلما
كان الإكرام فى ذلك للخارج جعل لليمنى .
قوله ﴿ فَإِذَا جَاءَ عَلَى الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ اسْتَلَمَهُ ، وَقَبَلَ يَدَهُ ﴾
جزم المصنف : أنه يقبل يده مع الإستلام من غير تقبيل الركن . وهو أحد
الأقوال . وجزم به فى النظم . وقدمه فى الهداية ، والخلاصة ، والتلخيص ،
والرعايتين ، والحاويين .
وقيل : يستلمه من غير تقبيل . وهو المذهب . نص عليه . وعليه أكثر
الأصحاب .

قال الزركشى : وعلى هذا الأصحاب : القاضى ، والشيخان ، وجماعة . وجزم
به فى الوجيز وغيره . وقدمه فى القروع ، والحرر ، والشرح ، والفائق ، وغيرهم .
وقال الخرقى ، وابن أبى موسى فى الإرشاد : ويقبل الركن اليماني . وقال فى
المذهب : وفى تقبيل الركن اليماني وجهان .

فأمرتا

إمرأهما : قوله ﴿ يَرْمِلُ فِي الثَّلَاثَةِ الْأُولَى ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . ولم يذكره ابن الزاغوني إلا في طواف الزيارة . ونفاه في طواف الوداع .

فعلى المذهب : لو لم يرمل فيهن ، أو في بعضهن ، لم يقضه . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وقيل : لو ترك الرَّمْل ، والاضطباع في هذا الطواف . أو لم يَسْعَ في طواف القدوم : أتى بهما في طواف الزيارة أو غيره . وظاهر كلام الخرقى : أنه يقضيه إذا تركه عامداً .

قال الزركشى : قد يحمل على استحباب الإعادة .

الثانية : لو طاف راكباً . لم يرمل . على الصحيح من المذهب . صححه

المصنف ، والشارح . وقدمه في الفائق ، والزركشى ، وغيرهما .

وقال القاضي : يَنْحُبُّ به مَرَكُوبُهُ . وجزم به في المذهب .

قوله ﴿ وَهُوَ إِسْرَاعُ الْمَشْيِ مَعَ تَقَارُبِ الْخَطَى ﴾ .

وهذا بلا نزاع . لكن لو كان قرب البيت زحام . فظن أنه إذا وقف لم يؤذ

أحداً ويمكن الرمل : وقف ليجمع بين الرَّمْل والدنو من البيت . وإن لم يظن

ذلك ، وظن أنه إذا كان في حاشية الناس تمكن من الرمل ، فعل . وكان أولى

من الدنو . وإن كان لا يتمكن من الرمل أيضاً . أو يختلط بالنساء : فالدنو من

البيت أولى . والتأخير للرمل ، والدنو من البيت حتى يقدر عليه : أولى من عدم

الرمل والبعد من البيت . على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع .

وقال في الفصول : لا ينتظر الرمل كما لا يترك الصف الأول لتعذر التجافي

في الصلاة .

قال في التلخيص : والإتيان به في الزحام مع القرب - وإن تعذر الرمل -
أولى من الانتظار ، كالتجافي في الصلاة لا يترك فضيلة الصف الأول لتعذره .
وقال في الفصول أيضاً - في فصول اللباس من صلاة الخوف - العدو في
المسجد على مثل هذا الوجه مكروه جداً . قال في الفروع : كذا قال . ويتوجه
ترك الأولى .

قوله ﴿وَكَلَّمَا حَاذَى الْحَجَرَ وَالرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ : اسْتَلَمَهُمَا ، أَوْ أَشَارَ
إِلَيْهِمَا﴾ .

يعنى استلمهما إن تيسر ، وإلا أشار إليهما . كُلَّمَا حَاذَى الْحَجَرَ اسْتَلَمَهُ .
بلا نزاع إن تيسر له . وإلا أشار إليه . وَكُلَّمَا حَاذَى الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ اسْتَلَمَهُ أَيْضاً .
على الصحيح من المذهب . نص عليه .

وقال في الرعايتين ، والحاويين : يستلمهما كل مرة . وقيل : اليماني فقط .
قلت : وهذا القول ضعيف جداً .

وقيل : يقبل يده أيضاً . كما قاله المصنف هنا في أول طوافه .

وقال الخرقى ، وابن أبي موسى : يقبل الركن اليماني . كما تقدم عنهما .

قال في الرعاية الكبرى : فَإِنْ عُسِرَ قَبْلَ يَدِهِ . فَإِنْ عُسِرَ لَمَسُهُ أَشَارَ إِلَيْهِ .
وقال : إن شاء أشار إليهما .

قال في المستوعب ، وغيره : وكلما حاذاهما فعل فيهما من الاستلام والتقبيل
على ما ذكرناه أولاً .

قوله ﴿وَيَقُولُ كُلَّمَا حَاذَى الْحَجَرَ : اللَّهُ أَكْبَرُ . وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾

هكذا قال جماعة من الأصحاب . منهم : صاحب الهداية ، والمذهب ،
والخلاصة ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والحاويين ، والوجيز ، والفائق ، وغيرهم .
وقدمه في الرعايتين .

وقيل : يكبر فقط . وهو المذهب . نص عليه . وقدمه في الفروع .
ونقل الأثرم : يكبر ويهلل ، ويرفع يديه . وقال يقول « الله أكبر . ولا حول
ولا قوة إلا بالله » .

قال في المستوعب ، والتلخيص ، وغيرها : يقول عند الحجر ما تقدم ذكره
في ابتداء أول الطواف . وهو قول « بسم الله ، والله أكبر ، إيماناً بك -
إلى آخره » .

تنبيه : ظاهر قوله « ويقول كلما حاذى الحجر » أنه يقول ذلك في كل طوفة .
إلى فراغ الأسبوع . وهو صحيح . وهو المذهب . نص عليه . وهو ظاهر كلامه
في الوجيز ، والشرح ، وغيرها . وقدمه في الفروع .

وقيل : يقول ذلك في أشواط الرمل فقط . جزم به في الهداية ، والمذهب ،
ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والمحزر ، والرعاية الصغرى ، والحاويين . وقدمه
في الرعاية الكبرى .

قوله ﴿ وَيَقُولُ بَيْنَ الرَّكْنَيْنِ : رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً . وَفِي
الْآخِرَةِ حَسَنَةً . وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ .

وهو المذهب . وجزم به في المغنى ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في
الفروع ، وغيره .

وقال في المحزر : يقول ذلك بين الركنين آخر طوفة . وتبعه على ذلك في
الرعايتين ، والحاويين ، والفائق ، والمنور .

وقال في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والتلخيص وغيرهم : يقول بعد الذكر ، عند محاذاة الحجر في بقية الرمل « اللهم
اجعله حجاً مبروراً ، وسعيّاً مشكوراً ، وذنباً مغفوراً » ويقول في الأربعة « رب
اغفر وارحم ، واعف وتجاوز عما تعلم ، وأنت الأعز الأكرم . اللهم ربنا آتنا في
الدنيا حسنة ، وفي الآخرة حسنة . وقنا عذاب النار » فلم يخصها بالدعاء بين الركنين

قوله ﴿وَفِي سَائِرِ الطَّوَافِ﴾ «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا، وَسَعْيًا مَشْكُورًا، وَذَنْبًا مَغْفُورًا. رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ، وَتَجَاوَزْ عَمَّا تَعْلَمُ، وَأَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ».

وجزم به في الوجيز. وقال في المحرر: يقول في بقية الرمل «اللهم اجعله حجًّا مبرورًا، وسعيًا مشكورًا، وذنبًا مغفورًا» وفي الأربعة «رب اغفر وارحم، وتجاوز عما تعلم، وأنت الأعز الأكرم» وقاله في الرايتين، والحاويين. والفائق. وقال في الفروع: ويكثر في بقية رمله من الذكر والدعاء. ومنه «رب اغفر وارحم، واهد للطريق الأقوم» وتقدم ما قاله في الهداية وغيرها في بقية الرمل، وفي الأربعة الأشواط الباقية.

وقال في المستوعب، وغيره: يستحب أن يرفع يديه في الدعاء، وأن يقف في كل شوط عند الملتزم، والميزاب، وعند كل ركن، ويدعو. وذكر أدعية تخص كل مكان من ذلك. فليراجعه من أراده.

فأمره: تجوز القراءة للطائف. نص عليه. وتستحب أيضاً، وقاله الآجری وقدمه في الفروع. ونقل أبو داود: أيهما أحب إليك؟ قال: كل.

وعنه: تكره القراءة. قال في الترغيب: لتفليط المصلين.

وقال الشيخ تقي الدين: ليس له القراءة إذا غلط المصلين.

وأطلقهما في المستوعب. وقال أيضاً: تستحب القراءة فيه، لا الجهر بها.

وقال القاضي وغيره: ولأنه صلاة، وفيها قراءة ودعاء. فيجب كونها مثلها.

وقال الشيخ تقي الدين: جنس القراءة أفضل من الطواف.

قوله ﴿وَلَيْسَ فِي هَذَا الطَّوَافِ رَمْلٌ وَلَا اضْطِبَاعٌ﴾.

وهذا المذهب. وعليه أكثر الأصحاب. منهم المصنف، والمجد، والشارح

وغيرهم. وجزم به كثير منهم.

وقيل : من ترك الرمل والاضطباع في هذا الطواف أتى بهما في طواف الزيارة ،
أو في غيره .

قال القاضي ، وصاحب التلخيص : لو ترك الرمل في القدوم أتى به في الزيارة .
ولو رمل في القدوم ، ولم يَسَّعْ عقبه : إذا طاف للزيارة رمل .
ولم يذكر ابن الزغوني في منسكه الرمل والاضطباع إلا في طواف الزيارة .
ونفاها في طواف الوداع .

فائرة : لا يسن الرمل والاضطباع للحامل المعذور . على الصحيح . نص عليه .
وعليه جماهير الأصحاب . وقال الآجری : يرمل بالحمول . انتهى .
[ولا يسن الرمل إذا طاف أو سعى راكباً على الصحيح من المذهب . نص
عليه . واختاره المصنف وغيره . واختاره القاضي . قال الزركشي - أظنه في المجرّد ،
أو غيره - يجب فيه]

قوله ﴿ وَمَنْ طَافَ رَاكِبًا أَوْ مَحْمُولًا : أَجْزَأُ عَنْهُ ﴾ .

قدم المصنف هنا : أن الطواف يجزئ من الرّاكب مطلقاً .
وتحرير ذلك : أنه لا يخلو ، إما أن يكون ركب لعذر أو لا . فإن كان ركب
لعذر : أجزأ طوافه . قولاً واحداً . وإن كان لغير عذر : فقدّم المصنف الإجزاء .
وهو إحدى الروايات . اختارها أبو بكر ، وابن حامد ، والمصنف ، والمجد [وغيرهم .
وقدمه . وجزم به في المنور . وهو ظاهر كلام القاضي . وقدمه في الهداية ،
والخلاصة ، والمحرّر] والتلخيص .

والرواية الثانية : لا يجزئه . وهو المذهب . نقله الجماعة عن أحمد . وهو ظاهر
كلام الخرق . وقدمه في الفروع ، والرايعتين ، والحاويين ، والفائق ، وناظم
المفردات .

قال الزركشي : هي أشهر الروايات ، واختيار القاضي أخيراً ، والشريف

أبى جعفر . وهو من مفردات المذهب . وأطلقهما في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب .

وعنه : تجزىء ، وعليه دم . قال الزركشى : حكاه أبو محمد . ولم أرها لغيره . بل قد أنكر ذلك أحمد في رواية محمد بن منصور الطوسي في الرد على أبي حنيفة . قال « طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم على بعيه » وقال هو : إذا حُمل فعليه دم . انتهى .

قلت : ولا يلزم من إنكاره ورده : أن لا يكون نقل عنه ، والمجتهد هذه صفته . والناقل مقدم على النافي . وأطلقهن في المغنى ، والشرح . وقال الإمام أحمد : إنما طاف - عليه أفضل الصلاة والسلام - على بعيه ليراه الناس .

قال جماعة من الأصحاب : فيجىء من هذا : لا بأس به من الإمام الأعظم ليراه الجاهل .

فأمره : السعى راكباً كالطواف راكباً . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وذكره الخرقى ، والقاضى ، وصاحب التلخيص ، والمجد ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والزركشى [وقطع المصنف - وتبعه الشارح - بالجواز لعذر ولغير عذر] وأما إذا طيف به محمولا . فقدم المصنف : أنه يصح مطلقا . وتحريره : إن كان لعذر أجزا . قولاً واحداً بشرطه . وإن كان لغير عذر : فالذى قدمه المصنف إحدى الروايتين . قال ابن منبج : هذا المذهب . وجزم به في المنور . وقدمه في المحرر . وهو ظاهر ما قدمه في التلخيص .

والرواية الثانية : لا يجزئه . وهو المذهب .

ولما قدم في الفروع عدم الإجزاء في الطواف راكباً لغير عذر ، وحكى الخلاف قال : وكذا المحمول . قدمه في الرعايتين ، والحاويين ، والفائق ، وناظم المفردات وهو منها . واختاره القاضى أخيراً ، والشريف أبو جعفر . كالطواف راكباً .

فائدة : إذا طيف به محمولا : لم يخل عن أحوال .

أمرها : أن ينويا جميعاً عن الحمل . فتختص الصحة به .

الثاني : أن ينويا جميعاً عن الحامل . فيصح له فقط بلا ريب .

الثالث : نوى الحمل عن نفسه ، ولم ينو الحامل شيئاً . فيصح عن الحمل .

على الصحيح من المذهب . وقطع به المصنف ، والشارح ، والزرکشی ، وغيرهم .
وقيل : لابد من نية الحامل . حكاه في الرعاية .

الرابع : عكسها . نوى الحامل عن نفسه ، ولم ينو الحمل شيئاً . فيصح
عن الحامل .

الخامس : لم ينويا شيئاً . فلا يصح لواحد منهما .

السادس : نوى كل واحد منهما عن صاحبه : لم يصح لواحد منهما . جزم به
في المغنى ، والشرح ، والزرکشی ، وغيرهم .

السابع : أن يقصد كل واحد منهما عن نفسه . فيقع الطواف عن الحمل .
على الصحيح من المذهب . قدمه في المغنى ، والشرح ، والرعاية ، والفائق ،
والزرکشی ، والفروع . وقال : وصحة أخذ الحامل الأجرة تدل على أنه قصده به .
لأنه لا يصح أخذها عما يفعله عن نفسه . ذكره القاضى وغيره . انتهى .

وقال في المغنى ، والشرح : ووقوعه عن الحمل أولى . وهو ظاهر ما قطع به
في الحاويين ، والرعاية الصغرى . فإنهما قالوا : ولا يجزىء من حمله مطلقا .

وقيل : يقع عنهما . وهو احتمال لابن الزاغونى . قال المصنف : وهو قول
حسن . وهو مذهب أبى حنيفة .

وقيل : يقع عنهما لعذر . حكاه في الرعاية .

وقيل : يقع عن حامله .

قلت : والنفس تميل إلى ذلك . لأنه هو الطائف . وقد نواه لنفسه .

وقال أبو حفص العكبرى : لا يجزئ عن واحد منهما .

قوله ﴿ وَإِنْ طَافَ مُنْكَسًّا ، أَوْ عَلَىٰ جِدَارٍ الْحِجْرِ ، أَوْ شَاذِرُوَانِ
الْكَعْبَةِ . أَوْ تَرَكَ شَيْئًا مِنَ الطَّوَافِ ، وَإِنْ قَلَّ ، أَوْ لَمْ يَنْوِهِ : لَمْ
يُجْزِهِ ﴾ .

الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب : أنه إذا طاف على شاذروان
الكعبة لا يجزئه . وقطعوا به . وعند الشيخ تقي الدين : أنه ليس من الكعبة .
بل جعل عماداً للبيت .

فعلى الأول : لو مسَّ الجدار بيده في موازاة الشاذروان : صح . لأن معظمه
خارج عن البيت . قاله في الرعاية الكبرى ، والزركشي ، وغيرها .
قلت : ويحتمل عدم الصحة .

فوائد

الأولى : لو طاف في المسجد من وراء حائل ، كالقبة وغيرها : أجزاء ، على
الصحيح من المذهب . وعايه أكثر الأصحاب . وقدمه في الفروع وغيره . لأنه
في المسجد .

وقيل : لا يجزئه . وجزم به في المستوعب . وقدمه في الرايتين ، والحاويين .
الثانية : لو طاف حول المسجد : لم يجزئه . على الصحيح من المذهب . وعليه
الأصحاب . قال في الفصول : إن طاف حول المسجد : احتمل أن لا يجزئه .
واقصر عليه .

الثالثة : إذا طاف على سطح المسجد . فقال في الفروع : يتوجه الإجزاء
كصلاته إليها .

الرابعة : لو قصد بطوافه غرضاً . وقصد معه طوافاً بنية حقيقية لا حكومية .

قال في الفروع : توجه الإجزاء في قياس قولهم . ويتوجه احتمال كعاطس قصد بحمده قراءة . وفي الإجزاء عن فرض القراءة وجهان .
وتقدم ذلك في صفة الصلاة .

وقال في الانتصار - في الضرورة - : أفعال الحج لا تتبع إحرامه ، فنتراخي عنه . وينفرد بمكان وزمن ونية . فلو مر بعرفة ، أو عدا حول البيت بنية طلب غريم أو صيد : لم يجزه . وصححه في الخلاف وغيره في الوقوف فقط . لأنه لا يفترق إلى نية .

قوله ﴿ وَإِنْ طَافَ مُحْدِثًا ، أَوْ عُرْيَانًا ، لَمْ يُجْزِهِ ﴾ .

إذا طاف محدثًا ، فالصحيح من المذهب : وعليه الأصحاب - أنه لا يجزيه . قال القاضي وغيره : هو كالصلاة في جميع الأحكام . إلا في إباحة النطق . وعنه يجزيه ويَجْبُرُهُ بدم .

قال في الفروع : وعنه يجبره بدم ، إن لم يكن بمكة . ولعله مراد المصنف . وعنه يصح من ناسٍ ومعدورٍ فقط . وعنه يصح منهما فقط ، مع جُبرانه بدم . وعنه يصح من الحائض تجبره بدم . وهو ظاهر كلام القاضي . واختار الشيخ تقي الدين الصحة منها ومن كل معدور . وأنه لا دم على واحد منهما . وقال : هل الطهارة واجبة أو سنة لها ؟ فيه قولان في مذهب أحمد وغيره . ونقل أبو طالب : والتطوع أيسر . وتقدم التنبيه على ذلك في آخر نواقض الوضوء وأوائل باب الحيض .

فوائد

إمراها : يلزم الناس انتظار الحائض - لأجل الحيض فقط - حتى تطوف إن أمكن . على الصحيح من المذهب . صححه في الفروع . وجزم به ابن شهاب . وقيل : لا يلزم .

الثانية : لو طاف فيما لا يجوز له لبسه : صح .. ولزمته الفدية . ذكره الآجری .
واقصر عليه في الفروع .

الثالثة : النجس والعريان كالحدث فيما تقدم من أحكامه .

قوله ﴿ وَإِنْ أَحْدَثَ فِي بَعْضِ طَوَافِهِ ، أَوْ قَطَعَهُ بِفَصْلٍ طَوِيلٍ ابْتَدَأَهُ ﴾
هذا المذهب بلا ريب . لأن الموالاة شرط .

واعلم أن حكم الطائف إذا أحدث في أثناء طوافه حكم المصلي إذا أحدث
في صلاته . خلافاً ومذهباً . على ما تقدم . ذكره ابن عقيل وغيره . وقدمه في
الفروع وغيره .

ويبطله الفصل الطويل على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .
ونص عليه .

وعنه لا تشترط الموالاة مع العذر . ذكرها المصنف وغيره .

قال المصنف هنا : ويتخرج أن الموالاة سنة . وهو لأبي الخطاب . وذكره
في التلخيص وجهاً . وهو رواية في الحرر ، والفروع ، وغيرهما .
وأما إذا كان يسيراً ، أو أقيمت الصلاة ، أو حضرت جنازة . فإنه معفو عنه .
يصلي ويبنى . كما قال المصنف . ولكن يكون ابتداء بنائه من عند الحجر ،
ولو كان القطع في أثناء الشوط . نص عليه . وصرح به المصنف وغيره .

فائدة : لو شك في عدد الأشواط في نفس الطواف . فالصحيح من المذهب :
أنه لا يأخذ إلا باليقين . نص عليه . وقدمه في الفروع وغيره . وذكر أبو بكر
 وغيره : ويأخذ أيضاً بغلبة ظنه . انتهى . وهو رواية عن أحمد .

وقول أبي بكر هنا : يخالف لما قاله فيما إذا شك في عدد الركعات : أنه يأخذ
باليقين . ويأخذ بقول عدلين ، على الصحيح من المذهب . نص عليه .

وقيل : لا . وذكر المصنف والشارح : ويأخذ أيضاً بقول عدل . وقطعا به

قوله ﴿ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ . وَالْأَفْضَلُ : أَنْ يَكُونَ خَلْفَ الْمَقَامِ﴾ .
هاتان الركعتان سنة . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .
وقطع به كثير منهم .

وعنه أنهما واجبتان . قال في الفروع : وهو أظهر .

فائدة : لو صلى المكتوبة بعد الطواف : أجزأ عنهما . على الصحيح من
المذهب . ونص عليه . وعنه يصليهما أيضاً . اختاره أبو بكر وغيره .

فائدة أخرى : لا يشرع تقبيل المقام ولا مسحه . قال في الفروع : إجماعاً .
قال في رواية ابن منصور : لا يمسه . ونقل الفضل : يكره مسه وتقبيله . وفي منسك
ابن الزاغوني : فإذا بلغ مقام إبراهيم فليمس الصخرة بيده وليمكن منها كفه ويدعو^(١)

قوله ﴿ثُمَّ يَعُودُ إِلَى الثَّرَكْنِ فَيَسْتَلِمُهُ﴾ .

هذا المذهب . وعليه معظم الأصحاب . وفي كتاب أسباب الهداية لابن الجوزي :
يأتي الملزم قبل صلاة الركعتين .

فوائد

الأولى : يجوز جمع أسابيع . ثم يصلى لكل أسبوع منها ركعتين . نص
عليه . وهو من المفردات . وعنه يكره قطع الأسابيع على شفع ، كأسبوعين وأربعة
ونحوها . قال في الفروع : فيكره الجمع إذن . ذكره في الخلاف ، والموجز . ولم
يذكره جماعة .

الثانية : يجوز له تأخير سعيه عن طوافه بطواف وغيره . نص عليه .

الثالثة : إذا فرغ المتمتع ، ثم علم أنه كان على غير طهارة في أحد الطوافين
وجبه له : لزومه الأشد . وهو كونه في طواف العمرة . فلم تصح . ولم يحل منها .
(٢) وهذا مخالف لهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهو بدعة منكرة .

فيلزمه دم للحلق . ويكون قد أدخل الحج على العمرة . فيصير قارناً . ويجزئه الطواف للحج عن النساكين .

ولو قدرناه من الحج : لزمه إعادة الطواف . ويلزمه إعادة السعى على التقديرين . لأنه وجد بعد طواف غير معتد به .

وإن كان وطئ بعد حله من العمرة : حكمنا بأنه أدخل حجاً على عمرة فاسدة . فلا يصح . ويلغو ما فعله من أفعال الحج . ويتحلل بالطواف الذي قصده للحج من عمرته الفاسدة . وعليه دم للحلق . ودم للوطء في عمرته . ولا يحصل له حج وعمرة .

ولو قدرناه من الحج لم يلزمه أكثر من إعادة أكثر الطواف والسعى . ويحصل له الحج والعمرة .

الرابعة : يشترط لصحة الطواف عشرة أشياء . ذكرها المصنف متفرقة إلا ، الخروج عن المسجد : النية . وستر العورة . وطهارة الحدث والخبث . وتكميل الشئع . وجعل البيت عن يساره . وأن لا يمشی على شيء منه . وأن لا يخرج عن المسجد . وأن يوالى بينه . وأن يبتدىء بالحجر الأسود فيحاذيه . وفي بعض ذلك خلاف . تقدم ذكره .

وسننه : استلام الركن ، وتقبيله . أو ما يقوم مقامه من الإشارة . واستلام الركن اليماني . والاضطباع . والرمل . والمشي في مواضعه . والدعاء . والذكر . وركعتا الطواف . والطواف ماشياً ، والدنو من البيت . وفي بعض ذلك خلاف ذكرناه . ذكر ذلك المصنف والشارح وغيرهما .

قوله ﴿ ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّفَا مِنْ بَابِهِ . وَيَسْمِي سَمِيًّا ، يَبْدَأُ بِالصَّفَا . فَيَرْقِي عَلَيْهِ ، حَتَّى يَرَى الْبَيْتَ . فَيَسْتَقْبِلُهُ ﴾ بلا نزاع .

قوله ﴿يُكَبِّرُ ثَلَاثًا﴾. ويقول : لا إله إلا الله - إلى قوله - وَلَوْ كَرِهَ الكافرون ﴿﴾ .

يعنى يقول ذلك إذا رقى على الصفا واستقبل القبلة . وكذا قال فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ، والمحزر ، والرعايتين ، والحاويين ، وغيرهم من الأصحاب .

قال فى الهداية ، والمستوعب ، والكافى وغيرهم : يكرر ذلك ثلاثا . وقال فى الفروع : يقول ذلك ثلاثا ، إلى قوله « هزم الأحزاب وحده » ولم يذكر ما بعده .

قوله ﴿ثُمَّ يُبَلِّغُ﴾ .

يعنى : بعد هذا الدعاء . وهكذا قال فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب والمستوعب ، والخلاصة ، والرعايتين ، والحاويين . وقال فى المستوعب : ويلبى عقيب كل مرة . ولم يذكر التلبية فى التلخيص والمحزر ، والفروع ، وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم .

قوله ﴿وَيَدْعُو﴾ .

اقتصر جماعة من الأصحاب . منهم صاحب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ، وغيرهم . وقال جماعة : ويرفع يديه ولم يذكر المحزر ، وجماعة : الدعاء .

قوله ﴿ثُمَّ يَنْزِلُ مِنَ الصَّفَا، وَيَمْشِي حَتَّى يَأْتِيَ الْعِلْمَ﴾ .

هكذا قال جماعة من الأصحاب « يمشى حتى يأتى العلم » منهم الخرقى ، وصاحب المحزر ، والفائق ، والرعايتين ، والحاويين ، والمنور ، وتجريد العناية . وقال جماعة : يمشى إلى أن يبقى بينه وبين العلم نحو ستة أذرع . منهم صاحب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والتلخيص ، والكافي والشرح . [وهو ظاهر ما قدمه في الرعاية الكبرى] .
قال في الفروع : وهو أظهر .

قوله ﴿ فَيَسْعَى سَعْيًا شَدِيدًا إِلَى الْعَلَمِ ﴾ .

هكذا قال جماهير الأصحاب . أعنى قالوا « يسعى سعيًا شديدًا » وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ، والكافي ، والحرر ، والشرح ، والوجيز ، والفائق ، وغيرهم .

قال الزركشى : وعليه الأصحاب . وقدمه في الرعايتين ، والحاويين .

قال في الفروع : وهو أظهر . وقال جماعة : يرمل . وهو ظاهر كلام الخرقى
وتقدم : هل يفعل ذلك إن كان راكبًا عند الرمل في الطواف ؟

فأمره : لا يجزئ السعى قبل الطواف . على الصحيح من المذهب . نص

عليه . وقدمه في المغنى ، والشرح ، ونصراه في الفروع وغيرهم من الأصحاب .

وعنه يجزئ مطلقًا من غير دم . ذكرها في المذهب .

وعنه يجزئ مطلقًا مع دم . ذكرها القاضى .

وعنه : يجزئ مع السهو والجهل .

قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْعَى طَاهِرًا مُسْتَتِرًا مُتَوَالِيًا ﴾ .

أما السترة ، والطهارة : فسنه . على الصحيح من المذهب ، وعليه جماهير

الأصحاب .

قال الزركشى عن الطهارتين : هو المذهب المشهور للنصوص . المختار

للأصحاب . وقال عن السترة : الأكثر قطعوا بذلك من غير خلاف .

وقيل : هما في السعى كالطواف . على ما تقدم .

وأما الموالاتة : فقدم المصنف هنا : أنها سنة . وهو إحدى الروايات . وجزم

به في الوجيز ، ومنتخب الأدبى . وقدمه في النظم . وصححه المصنف ، والشارح ،

وتجريد العناية . واختاره أبو الخطاب . قاله الزركشى . وهو تخرج في الهداية وغيرها .

وعنه : أنها شرط كالطواف . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قال في الفروع : عليها الأكثر .

قلت : منهم القاضى .

وصححه في الخلاصة ، والتلخيص ، والمذهب ، ومسبوك الذهب . وجزم به في المنور . وقدمه في الهداية ، والمستوعب ، والفروع ، والمحزر ، والرعايتين ؛ والحاويين . وهو ظاهر كلام الخرق .

وعنه : لا يشترط مع العذر .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أن النية ليست شرطاً في السعى . وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب . قاله في الفروع .

قلت : وفيه نظر وضعف . وقيل : هى شرط فيه .

قلت : وهو الصواب . لأنه عبادة . وجزم به فى المذهب ، ومسبوك الذهب ، والمحزر ، والفائق . ولا أظن أحداً من الأصحاب يقول غير ذلك . ولا وجه لعدم اشتراطها .

وزاد فى المحزر ، والفائق ، وتذكرة ابن عبدوس : وأن لا يقدم السعى على أشهر الحج .

وصرح أبو الخطاب بخلاف ذلك . وقال : لا أعرف منعه عن أحد .

وذكر ولد الشيرازى : أن سيعه معنى عليه ، أو سكران : كوقوفهما . قال فى الفروع : ويتوجه عدم الصحة قولاً واحداً .

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ مُقْتَمِرًا قَصَرَ مِنْ شَعْرِهِ ﴾ .

على الصحيح من المذهب . نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب : أن الأفضل

أن يقصر من شعره في العمرة ، ليحلق في الحج . وجزم به في الوجيز وغيره .
وقدمه في الفروع وغيره .

وقال في المستوعب ، والترغيب ، والتلخيص : والحلق في الحج والعمرة أفضل
من التقصير .

وقال في المحرر : حلق أو قصر ، وحلّ منهما .
قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُتَمَتِّعُ قَدْ سَاقَ هَدْيًا . فَلَا يَحِلُّ حَتَّى يَحُجَّ ﴾

هذا المذهب بلا ريب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم .
وقيل : يحل . كمن لم يهْدِ . وهو مقتضى ما نقله يوسف بن موسى . قاله القاضي .
وقال في السكافي ، والفائق ، وغيرهما : وعنه له التقصير من شعر رأسه
خاصة ، دون أظفاره وشاربه . انتهى .

وعنه : إن قدم قبل العشر : نحر الهدى وحلّ . ونقل يوسف بن أبي موسى :
ينحر ويحل ، وعليه هدى آخر . وقال مالك : ينحر هديه عند المروة .

قال المصنف : ويحتمله كلام الخرقى . وتقدم ذلك بعينه في باب الإحرام عند
قوله « ولو ساق المتمتع هدياً لم يكن له أن يحل » .

فعلى المذهب : يحرم بالحج إذا طاف وسعى لعمرة قبل تحلله بالحلق . فإذا
ذبحه يوم النحر حلّ منهما معاً . نص عليه . وتقدم هذا أيضاً هناك .

تفصيله

أمرهما : محل ما تقدم في المتمتع . أما المعتمر غير المتمتع : فإنه يحل . ولو كان
معه هدى .

الثاني : ظاهر كلام المصنف : أنه إذا لم يسق الهدى يحل ، سواء كان مُلَبِّدًا
رأسه أولاً . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به
كثير منهم .

وقيل : لا يحل من لبَدَّ رأسه حتى يحج . جزم به في الكافي . وقدمه في
الرعاية الكبرى .

قوله ﴿ وَمَنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا : قَطَعَ التَّلْبِيَةَ إِذَا وَصَلَ الْبَيْتَ ﴾ .

وكذا قال الخرقى ، وصاحب المستوعب وغيرهم .

وعنه : يقطعها برؤية البيت .

والصحيح من المذهب : أنه يقطعها إذا استلم الحجر ، وشرع في الطواف .
وعليه أكثر الأصحاب . ونص عليه في رواية الميموني ، وحنبل ، والأثرم ،
وأبي داود ، وغيرهم . وقدمه في الفروع . وحمل الأول على ظاهره . والثاني عليه .
وحمل المصنف كلام الخرقى على المنصوص . وحمله المجد على ظاهره .

قال الزركشي : يجوز حمله على ظاهره . وجوز القاضي في التعليق الاحتمالين .
وحمل ابن منجا في شرحه : كلام المصنف على المنصوص . والشارح : شرح
على المنصوص . ولم يحك خلافا .

فأمره : لا بأس بالتلبية في طواف القدوم . قاله الإمام أحمد والأصحاب . وحكى
المصنف عن أبي الخطاب : أنه لا يلبي فيه . قال الأصحاب : لا يظهر التلبية فيه .
وقال في المستوعب وغيره : لا يستحب . ومعنى كلام القاضي : يكره . وصرح به
المصنف . وفي الرعاية وجه : يسن .

والسعى بعد طواف القدوم كذلك . وهو مراد الأصحاب . قاله في الفروع .

تنبيه : وأما وقت قطع التلبية في الحج : فيأتي في كلام المصنف في قوله في
الباب الذي بعد هذا « ويقطع التلبية مع ابتداء الرمي » .

باب صفة الحج

قوله ﴿وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُتَمَتِّعِ - الَّذِي حَلَ - وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُحِلِّينَ بِمَكَّةَ :
الإِحْرَامُ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ . وهو الثَّامِنُ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ﴾

هذا المذهب مطلقا . وعليه أكثر الأصحاب . ونص عليه ، وجزم به في الوجيز
وغيره . وقدمه في الفروع وغيره .

وقيل للامام أحمد : المكى يُهَلُّ إذا رأى الهلال ؟ قال : كذا يروى عن عمر .
قال القاضي : فنص على أنه يهل قبل يوم التروية .

وقال في الترغيب : يحرم المتمتع يوم التروية . فلو جاوزه غير محرم : لزمه دم
الإساءة مع دم التمتع . على الأصح .

وقال في الرعاية : يحرم يوم التروية أو غيره . فإن أحرم في غيره : فعليه دم .
وتقدم في باب الإحرام : أن المتمتع إذا ساق الهدى لم يحل . ويحرم بالحج
بعد طوافه وسعيه .

ويستثنى من كلام المصنف وغيره : المتمتع إذا لم يجد الهدى وصام . فإنه يحرم
يوم السابع ، على ما تقدم في باب الفدية . فيعابى بها .

فأمرناه

إمراهما : يستحب أن يفعل عند إحرامه هذا ما يفعله عند الإحرام من
المیقات : من الغسل ، والتنظيف ، والتجرد عن الخيط . ويطوف سبعا . ويصلی
ركعتين ثم يحرم .

الثانية : إذا أحرم بالحج : لايطوف بعده قبل خروجه لوداع البيت . على
الصحيح من المذهب . نقله الأثرم . وقدمه في الفروع . وقال : اختاره الأكثر .
ونقل ابن منصور ، وأبو داود : لا يخرج حتى يودعه . وطوافه بعد رجوعه من منى
للحج . وجزم به في الواضح ، والكافي ، والمغنى ، والشرح . وأطلق جماعة روايتين

فعلى الأول ، لو أتى به وسعى بعده : لم يحزه عن السعى الواجب .

قوله ﴿ مِنْ مَكَّةَ وَمِنْ حَيْثُ أُحْرِمَ مِنَ الْحَرَمِ : جَازَ ﴾

المستحب : أن يحرم من مكة بلا نزاع . والظاهر : أنه لا ترجيح لمكان على غيره . ونقل حرب : يحرم من المسجد . قال في الفروع : ولم أجد عنه خلافة . ولم يذكره الأصحاب إلا في الإيضاح . فإنه قال : يحرم به من تحت الميزاب . قلت : وكذا قال في المبهج . وتقدم ذلك في المواقيت .

قوله ﴿ وَمِنْ حَيْثُ أُحْرِمَ مِنَ الْحَرَمِ جَازَ ﴾

يجوز الإحرام من جميع بقاع الحرم . على الصحيح من المذهب . نقله الأثرم ، وابن منصور . وعليه الجمهور . ونصره القاضي وأصحابه . وجزم به في الوجيز وغيره وقدمه في الفروع وغيره .

وعنه ميقات حجه : من مكة فقط . فيلزمه الإحرام منها .

قال في الرايتين ، والفائق ، في باب المواقيت : ومن بمكة فمقاته لحجه منها . نص عليه . وقيل : من الحرم .

تنبيه : ظاهر كلامه : أنه لو أحرم به من الحل : لا يجوز . فيكون الإحرام من الحرم واجباً . فلو أحل به : كان عليه دم . وهو إحدى الروايتين . وجزم به المصنف ، وقال : إن مر من الحرم قبل مضيه إلى عرفة : فلا دم عليه . والصحيح من المذهب : أنه يجوز ويصح . ولادم عليه . نقله الأثرم ، وابن منصور . ونصره القاضي وأصحابه . وقدمه في الفروع ، كما تقدم فيمن أحرم من الحرم . وأطلقهما في الحرر ، والرايتين ، والحاويين ، والفائق ، وغيرهم في وجوب الدم .

وتقدم ذلك بآتم من هذا في باب المواقيت ، بعد قوله « وأهل مكة ، إذا أرادوا

الحج : فن مكة » .

تغييرها

أمرهما : قوله ﴿ ثُمَّ يُخْرِجُ إِلَى مِنًى ﴾

ويستحب أن يكون خروجه قبل الزوال . وأن يصلى بها خمس صلوات .
نص عليه .

الثانى : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يخطب يوم السابع بعد صلاة الظهر بمكة
وهو صحيح . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وهو من مفردات المذهب .
واختار الأجرى : أنه يخطب ، ويعلمهم ما يفعلون يوم التروية .

قوله ﴿ فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ سَارَ إِلَى عَرَفَةَ فَأَقَامَ بِنَمْرَةَ حَتَّى تَزُولَ
الشَّمْسُ ﴾

الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب : أن الأولى أنه يقيم بنمرة . وجزم به
فى المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم . وقدمه فى الهداية ، والمذهب ،
ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والتلخيص ، والرايعتين ، والحاويين وغيرهم .
وقال من ذكر الخلاف : غير صاحب المذهب ، ومسبوك الذهب . وقيل :
يقيم بعرفة . وقال : فى المذهب ، ومسبوك الذهب . وقال : يقيم بعرفة - بالنون -
قبل أن يأتى عرفة .

قلت : وقد يحتمل أن تكون عرفة تصحيف من عُرنة .
وقال الزركشى : نَمْرَةَ موضع بعرفة . وهو الجبل الذى عليه أنصاب الحرم
على يمينك إذا خرجت من مأزى عرفة تريد الموقف . قاله ابن المنذر . وقال :
وبهذا يتبين أن قول صاحب التلخيص « أقام بنمرة . وقيل : بعرفة » ليس بجيد .
إذ نمرة من عرفة انتهى .

وكأنه لم يطلع على كلام من قبله .

وقال في الخلاصة : أقام بنمرة أو بعرفة . وقال في المعنى والشرح - بعد أن ذكر أنه يقيم بنمرة - وإن شاء أقام بعرفة .
وقال في الرعاية الكبرى - بعد أن قدم الأول - وقيل : يقيم بيطن نمرة .
وقيل بعرفة . وقيل : بواديهما . انتهى .

فأمرناه

إمدهما قوله ﴿ ثُمَّ يَخْطُبُ الْإِمَامُ خُطْبَةً يُعَلِّمُهُمْ فِيهَا الْوُقُوفَ وَوَقْتَهُ ، وَالذَّفْعَ مِنْهُ ، وَالْمَبِيتَ بِمَزْدَلِفَةَ ﴾

وهذا بلا نزاع ، لكن يقصرها . ويفتحها بالتكبير . قاله في المستوعب .
والترغيب ، والتلخيص ، والرعايتين ، والحاويين وغيرهم .

الثانية قوله ﴿ ثُمَّ يَنْزِلُ فَيُصَلِّي بِهِمُ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ . يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ ﴾

وكذا يستحب لغيره ولو منفرداً . نص عليه . ويأتى هذا فى كلام المصنف فى الجمع بمزدلفة .

وقد تقدم : هل يشرع الأذان فى الجمع ؟ فى باب الأذان . وتقدم فى الجمع : هل يجمع أهل مكة ويقصرون أم لا ؟

قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقِفَ عِنْدَ الصَّخَرَاتِ ، وَجَبَلِ الرَّحْمَةِ رَاكِباً ﴾

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به فى الوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس . والمنور ، والمنتخب وغيرهم . وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافى ، والهادى ، والتلخيص ، والمحزر ، والرعايتين ، والحاويين ، وغيرهم .

وقيل : الراجل أفضل . اختاره ابن عقيل وغيره . وقدمه فى الفائق . وقال : نص عليه فى رواية الحارث انتهى .

وقيل : الكل سواء وهو احتمال لأبي الخطاب .

وعنه التوقف عن الجواب . وعنه لا يحزئه راكبا . ذكرها في الرعاية .

فائدة : قال في الفروع - بعد أن ذكر الأقوال الثلاثة الأولى - فيتوجه :

تخريج الحج عليهما . يعنى : هل الحج ماشيا أفضل أو راكباً ، أو هما سواء ؟ .

وقال أبو الخطاب في الانتصار ، وأبو يعلى الصغير في مفرداته : المشى أفضل .

وهو ظاهر كلام ابن الجوزى . فإنه ذكر الأخبار في ذلك ، وعن جماعة من العباد .

وعند الشيخ تقي الدين : أن ذلك يختلف باختلاف الناس . ونصه صريح

في مريض بحجة : يحج عنه راجلاً أو راكباً .

تنبيه : قوله « عند الصخرات وجبل الرحمة » هكذا قال الأصحاب . وقال في

الفائق ، قلت : المسنون تحرى موقف النبي صلى الله عليه وسلم . ولم يثبت في جبل

الرحمة دليل . انتهى .

قوله ﴿ وَوَقْتُ الْوُقُوفِ : مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ إِلَى طُلُوعِ

الْفَجْرِ يَوْمَ النَّحْرِ ﴾

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقدمه في الفروع

وغيره . وهو من المفردات .

وقال ابن بطة ، وأبو حفص : وقت الوقوف من الزوال يوم عرفة . وحكى رواية .

قال في الفائق : واختاره شيخنا - يعنى به الشيخ تقي الدين - وحكاه ابن

عبد البر إجماعاً .

تنبيه : مفهوم قوله ﴿ فَمَنْ حَصَلَ بِعَرَفَةَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا الْوَقْتِ

وَهُوَ عَاقِلٌ : تَمَّ حَجُّهُ . وَمَنْ فَاتَهُ ذَلِكَ : فَاتَهُ الْحَجُّ ﴾

أنه لا يصح الوقوف من المجنون . وهو صحيح . ولا أعلم فيه خلافاً . وكذا

لا يصح وقوف السكران ، والمغمى عليه ، على الصحيح من المذهب . نص عليه .

وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في المغني ، والشرح ، وغيرها كإحرام وطواف ، بلا نزاع فيهما . وقيل : يصح . وهو ظاهر ما قدمه في الحرر . ويدخل في كلام المصنف - أعني في قوله « وهو عاقل » - النائم والجاهل بها . وهو الصحيح من المذهب .

قال في الفروع : ويصح مع نوم وجهل بها في الأصح . قال في الفائق : يصح من النائم في أصح الوجهين . وقدمه في الجاهل بها . وصححه في التلخيص ، والقواعد الأصولية في النائم . وجزم به في المغني ، والشرح فيهما . وقيل : لا يصح منهما . وقدمه في شرح المناسك . وأطلقهما في الحرر ، والحاويين ، والرعاية الصغرى . وقال في الرعاية الكبرى : والأظهر صحته مع النوم ، دون الإغماء والجهل . وقال أبو بكر في التنبيه : لا يصح مع الجهل بها . وتبعه في المستوعب ، والتلخيص . واقتصر عليه .

قوله ﴿ وَمَنْ فَاتَهُ ذَلِكَ فَاتَهُ الْحُجُّ ﴾ بلا نزاع .

قوله ﴿ وَمَنْ وَقَفَ بِهَا وَدَفَعَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ . فَعَلَيْهِ دَمٌ ﴾

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه لادم عليه . كواقف ليلا . ونقل أبو طالب - فيمن نسي نفقته بمنى وهو بعرفة - ينحصر الإمام ، فإذا أذن له ذهب . ولا يرجع .

قال القاضي : فرخص له للعذر .

وعنه : يلزم من دفع قبل الإمام دم . ولو كان بعد الغروب .

تنبيه : محل وجوب الدم : إذا لم يعد إلى الموقف قبل الغروب . وهذا الصحيح من المذهب . وجزم به في المغني ، والشرح ، والوجيز وغيره . وقدمه في الفرع وغيره .

وقال في الإيضاح : فلم يعد إلى الموقف قبل الفجر . وقاله ابن عقيل في

مفرداته . فإن عاد إلى الموقف قبل الغروب أو قبل الفجر - عند من يقول به - فلا دم عليه ، على الصحيح من المذهب . وعليه أكثرهم . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع وغيره .
وقيل : عليه دم ولو عاد مطلقا . وفي الواضح : ولا عذر .

فأمرناه

إمراهما : يستحب الدفع مع الإمام . فلو دفع قبله : ترك السنة . ولا شيء عليه . على الصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب .
وعنه : واجب . وعليه بتركه دم . اختاره الخرق .
ويأتى ذلك في الواجبات .

الثانية : لو خاف فوت الوقوف إن صلى صلاة آمن . فقيل : يصلى صلاة خائف . اختاره الشيخ تقي الدين .
قلت : وهو الصواب .

وقيل : يقدم الصلاة ولو فات الوقوف .
قلت : وفيه بعد . وإن كان ظاهر كلام الأكثر .
وقيل : يؤخر الصلاة إلى أمته . وهو احتمال في مختصر ابن تيم . والأولان احتمالان في الرعاية . وأطلقهن في الفروع ، والرعاية ، وابن تيم . وتقدم ذلك في آخر صلاة أهل الإعذار .

قوله ﴿ وَإِنْ أَفَاهَا لَيْلًا فَوْقَ بَيْهَا . فَلَا دَمَ عَلَيْهِ ﴾ بلا نزاع .
قوله ﴿ ثُمَّ يَدْفَعُ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى مُزْدَلِفَةٍ ، وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ ﴾ .

وهذا بلا نزاع . لكن قال أبو حكيم : ويكون مستغفرا .

قوله ﴿يَبِيتُ بِهَا . فَإِنْ دَفَعَ قَبْلَ نِصْفِ اللَّيْلِ - يعني من مزدلفة -
فَعَلَيْهِ دَمٌ﴾ .

وهذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . وعنه : لا يجب ، كرهاة وسقاة .
قوله في المستوعب وغيره .

وقال في الفرع : ويتخرج لادم عليه ، من ليالى منى . قاله القاضى وغيره .
نفيه : وجوب الدم هنا مقيد بما إذا لم يعد إليها ليلا . فإن عاد إليها ليلا
فلا دم عليه . نص عليه .

قوله ﴿وَإِنْ دَفَعَ بَعْدَهُ فَلَا شَىْءَ عَلَيْهِ . وَإِنْ وَاظَمَهَا بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ
فَلَا شَىْءَ عَلَيْهِ . وَإِنْ جَاءَ بَعْدَ الْفَجْرِ فَعَلَيْهِ دَمٌ﴾ .
بلا نزاع في ذلك .

قوله ﴿وَيَأْخُذُ حَصَى الْجَمَارِ مِنْ طَرِيقِهِ ، أَوْ مِنْ مُزْدَلِفَةٍ ، أَوْ مِنْ
حَيْثُ أَخَذَهُ : جَازَ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . لكن استحب بعض الأصحاب أخذه قبل
وصوله منى . ويكره من الحرم ، وتكسيه أيضاً . قال في الفصول : ومن الحش .
قوله ﴿وَيَكُونُ أَكْبَرُ مِنَ الْحَمَصِ وَدُونَ الْبُنْدُقِ ، فَيَكُونُ قَدَرُ
حَصَى الْخَذْفِ﴾ .

وهذا المذهب . نص عليه . وقدمه في الفروع .

وقيل : يجرىء حجر صغير وكبير . قاله في الفروع . وقال المصنف في المغنى
والشارح ، والفاائق ، وغيرهم . قال بعض الأصحاب : يجرئه الرمى بالكبير . مع
ترك السنة .

قال في الفائق : وعنه لا يجرئه . نص عليه . قال الزركشى : فإن خالف

ورمى بحجر كبير أجزأه . على المشهور لوجود الحجرية . وعنه لا يجزئه . وكذا القولان في الصغير .

قوله ﴿وَعَدَدُهُ سَبْعُونَ حَصَاً﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . فيرمي كل جمرة بسبع حصيات . على ما يأتي بيانه .

وعنه عدده ستون حصاة . فيرمي كل جمرة بستة .

وعنه عدده خمسون حصاة . فيرمي كل جمرة بخمسة .

ويأتي ذلك أيضاً في أثناء الباب عند قوله « وفي عدد الحصى روايتان » .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿بَدَأَ بِجَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ ، وَاحِدَةً بَعْدَ وَاحِدَةٍ﴾ .

أنه لو رماها دفعة واحدة : لم يصح . وهو صحيح . وتكون بمنزلة حصاة واحدة . ولا أعلم فيه خلافاً . وَيُؤَدَّبُ عَلَى هَذِهِ الْفَعْلَةِ . نقله الأثرم . عن الإمام أحمد رحمه الله .

فوائد

منها : يشترط أن يعلم حصول الحصى في المرمى ، على الصحيح من المذهب .

وقيل : يكفي ظنه . جزم به جماعة من الأصحاب . وذكر ابن البنا رواية

في الخصال : أنه يجزئه مع الشك أيضاً . وهو وجه أيضاً في المذهب وغيره .

ومنها : لو وضعها بيده في المرمى ، لم يجزه قولاً واحداً .

ومنها : لو طرحها في المرمى طرحاً : أجزأه على الصحيح من المذهب .

جزم به في المغنى ، والشرح ، وغيرهما . وقدمه في الفروع . وظاهر الفصول : أنه لا يجزئه . لأنه لم يرم بها .

ومنها : لو رمى حصاة فالتقطها طائر قبل وصولها : لم يجزه .

قلت : وعلى قياسه لو رماها فذهب بها ريح عن المرمى قبل وصولها إليه .
ومنها : لو رماها فوقعت في موضع صلب في غير المرمى ، ثم تدرجت إلى
المرمى ، أو وقعت على ثوب إنسان ، ثم طارت ، فوقعت في المرمى : أجزأته .
ومنها : لو نفذها مَنْ وقعت على ثوبه ، فوقعت في المرمى : أجزأته . نص
عليه . وقدمه في الفروع ، والفائق ، والمذهب . واختاره أبو بكر . وجزم به في
المستوعب ، والتلخيص . وقال ابن عقيل : لا تجزئه . لأن حصولها في المرمى
بفعل الثانى . قال في الفروع : وهو أظهر .

قلت : وهو الصواب . وظاهر المعنى ، والشرح : إطلاق الخلاف .

قوله ﴿ وَيُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . قال في التلخيص : يكبر بدلا عن التلبية .
ونقل حرب : يرمى ، ثم يكبر ، ويقول « اللهم اجعله حجاً مبروراً ، وذنباً مغفوراً ،
وسعيّاً مشكوراً » .

قال في المستوعب ، والتلخيص ، والرايعتين ، والإفادات ، والحاويين :
يكبر مع كل حصاة . ويقول « أَرْضِ الرَّحْمَنَ ، وَأَسْخِطِ الشَّيْطَانَ » .

قوله ﴿ وَيَرْفَعُ يَدَهُ - يَعْنِي الرَّامِيَ بِهَا . وَهِيَ الْيَمِينُ - حَتَّى يَرَى

بَيَاضُ إِبْطِهِ ﴾

ذكر ذلك أكثر الأصحاب . ولم يذكره آخرون .

فأمرنا

إمامهما : يستحب أن يستبطن الوادى . فيستقبل القبلة ، كما ذكره

المصنف بعد ذلك ، أو يرمى على جانبه الأيمن . وله رميها من فوقها .

الثانية : يستحب أن يرميها وهو ماش . على الصحيح من المذهب . نص

عليه . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب والمستوعب ، والخلاصة .

قال في الرعايتين ، والحاويين : يرميها ماشياً .

وقال المصنف ، والشارح ، وغيرهما : يرميها راجلاً وراكباً وكيفما شاء . لأن النبي صلى الله عليه وسلم رماها وهو على راحلته . وكذلك ابن عمرو ، وكذلك ابن عمر : رميا سائرهما ماشيين .

وقال المصنف ، والشارح : وفي هذا بيان للتفريق بين هذه الجمرة وغيرها . ومالا إلى أن يرميها راكباً . قال في الفروع : يرميها راكباً ، إن كان ، والأكثر ماشياً . نص عليه .

قوله ﴿ وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ مَعَ ابْتِدَاءِ الرَّمْيِ ﴾ .

هكذا قال الإمام أحمد : يلبي حتى يرمى جمرة العقبة . يقطع التلبية عند أول حصاة . وجزم به المصنف ، والشارح ، وابن منجا في شرحه ، والهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم . [وقال ابن نصر الله في حواشي الفروع ، ونقله النووي في شرح مسلم ، عن أحمد : أنه لا يقطع التلبية ، حتى يفرغ من جمرة العقبة] .

وتقدم آخر الباب الذي قبله : وقت قطع التلبية إذا كان متمتعاً .

قوله ﴿ فَإِنْ رَمَى بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ ، أَوْ بِحَصَى ، أَوْ بِحَجَرٍ قَدْ رَمَى بِهِ : لَمْ يُحْزَرْهُ ﴾ .

إذا رمى بذهب ، أو فضة : لم يحزره . قولاً واحداً . وإذا رمى بغير الحصى لم يحزره على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره . فلا يحزىء بالكحل والجواهر المنطبعة ، والفيروزج ، والياقوت ، ونحوه .

وعنه : يجرئه بغيره مع الكراهة . وعنه : إن كان بغير قصد أجزاءه .

تفصيل : شمل قوله « الحصى » الحصى الأبيض والأسود ، والسكدان والأحمر من المرمر والبرام والمرو - وهو الصوان - والرخام ، وحجر المسن . وهو الصحيح . وهذا المذهب . وقدمه فى المغنى ، والشرح ، والفروع ، وابن رزى فى شرحه . وهو الصواب . وعنه لا يجرى غير الحجر المهود . فلا يجرى الرمى بحجر الكحل والبرام والرخام والمسن ونحوها . اختاره القاضى وغيره . وقال فى الفروع : اختاره جماعة .

قلت : جزم به فى الهداية ، والخلاصة . وصححه فى الرعاية الكبرى . وقدمه فى المستوعب ، والتلخيص . وأطلقهما فى المذهب ، ومسبوك المذهب . وقال فى الفصول : إن رمى بحصى المسجد كره وأجزأه . لأن الشرع نهى عن إخراج ترابه . قال فى الفروع : فدل على أنه لو تيمم أجزاء . وأنه يلزم من منعه المنع هنا . وأما إذا رمى بما رمى به : فإنه لا يجرئه على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

وقيل : يجرى ، واختاره فى الرعاية الكبرى . وقال فى التصحيح : يكره الرمى من الجمار ، أو من حصى المسجد ، أو مكان نجس .

فوائد

الأولى : لا يجرى الرمى بحصى نجس . على الصحيح . اختاره ابن عبدوس فى تذكرته . قال فى الرعاية الكبرى : ولا يجرى بنجس فى الأصح . قال فى الفائق : وفى الإجزاء بنجس وجه . فظاهره : أن المقدم عدم الإجزاء . وقدمه فى الرعاية الصغرى . وهو احتمال فى المغنى ، والشرح .

والوجه الثانى : يجرى . وقدمه فى المغنى ، والشرح . وهو المذهب ، على ما اصطلاحناه .

وهذان الوجهان ذكرهما القاضى ، وأطلقهما فى الفروع ، والمستوعب ،
والتلخيص ، والزركشى ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والحاويين .

الثانية : لورمى بخاتم فضة فيه حجر . فى الإجزاء وجهان . وأطلقهما فى
المغنى ، والشرح ، والفروع ، والفائق .
أحدهما : لا يجرى . لأن الحجر تبع .
قلت : وهو الصواب .

والوجه الثانى : يجرى . وصححه فى الفصول .

الثالثة : لا يستحب غسل الحصى . على الصحيح من المذهب . وإحدى
الروايتين . وصححه المصنف ، والشارح ، وصاحب الفائق .

والرواية الثانية : يستحب . صححه فى الفصول ، والخلاصة . وقطع به الخرقى ،
وابن عبدوس فى تذكرته ، وصاحب المنور . وقدمه فى الحرر ، والرايعتين ،
وشرح ابن رزين . وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والحاويين ،
والفروع ، والزركشى .

قوله ﴿ وَيَرْمِي بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ﴾ .

بلا نزاع . وهو الوقت المستحب للرمى .

فإن رَمَى بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ أَجْزَأُ .

وهو الصحيح من المذهب مطلقاً ، وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به فى

الوجيز وغيره . وقدمه فى الفروع وغيره . وعنه لا يجرى . إلا بعد الفجر .

وقال ابن عقيل : نصه للرعاة خاصة الرمى ليلاً . نقله ابن منصور .

وذكر جماعة من الأصحاب : أنه يسن رميها بعد الزوال .

قلت : وهذا ضعيف مخالف لفعله عليه أفضل الصلاة والسلام .

فائدة : إذا لم يرم حتى غربت الشمس : لم يرم إلا من الغد بعد الزوال ، ولا يقف .

قوله ﴿ ثُمَّ يَخْلُقُ ، أَوْ يَقْصِّرُ مِنْ جَمِيعِ شَعْرِهِ ﴾ .

إن حلق رأسه استحباب له : أن يبدأ بشق رأسه الأيمن . ثم بالأيسر . اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم . ويستحب أن يستقبل القبلة . وذكر جماعة : ويدعو وقت الخلق .

وقال المصنف - وتبعه الشارح وغيره - يكبر وقت الخلق . لأنه نسك .

فائدة : الأولى : أن لا يشارط الخلاق على أجرته . لأنه نسك . قاله أبو حكيم . واقتصر عليه في الفروع . قال أبو حكيم : ثم يصلى ركعتين .

وأما إن قصر : فيكون من جميع رأسه . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

قال الشيخ تقي الدين : لا من كل شعرة .

قلت : هذا لا يعدل عنه . ولا يسمع الناس غيره . وتغيير كل شعرة - بحيث لا يبقى ولا شعرة - مشق جداً .

قال الزركشي : لا يجب التقصير من كل شعرة . لأن ذلك لا يعلم إلا بخلق . وعنه يجرىء ، حلق بعضه . وكذا تقصيره . وظاهر كلامه في الفروع : أن محل الخلاف في التقصير فقط .

فعلى هذه الرواية : يجرىء تقصير ما نزل عن رأسه . لأنه من شعره . بخلاف المسح . لأنه ليس رأساً ، ذكره في الخلاف في الفصول .

تنبيه : شمل كلام المصنف الشعر المصفور والمعقوص والملبّد وغيرها . وهو صحيح . وهو المذهب .

ونقل ابن منصور في الملبّد والمصفور والمعقوص : ليخلق .

قال القاضي في الخلاف وغيره : لأنه لا يمكنه التقصير منه كله .
قلت : حيث امتنع التقصير منه كله - على القول به - تعين الحلق . ولهذا
قال في الفائق : ولو كان ملبداً تعين الحلق في المخصوص . وقال الشيخ - يعنى به
المصنف - لا يتعين . واختاره الشارح . وقال الخرقى في العبد يقصر ، قال جماعة
من شراحه : يريد أنه لا يخلق إلا بإذن سيده . لأنه يزيد في قيمته . منهم الزركشى
قال في الوجيز : ويقصر العبد قدر أنملة . ولا يخلق إلا بإذن سيده .
قوله ﴿ والمرأة تقصر من شعرها قدر الأنملة ﴾ .

يعنى فأقل . وهذا المذهب . وقال ابن الزاغونى في منسكه : يجب تقصير
قدر الأنملة . قال جماعة من الأصحاب : المسنة لها أنملة . ويجوز أقل منها .

فائدته

إمرأهما : يستحب له أيضاً أخذ أظفاره وشاربه ، وقال ابن عقيل وغيره : ولحيته
الثانية : لو عدم الشعر استحب له إمرار الموصى . قاله الأصحاب . وقاله
أبو حكيم في ختانه .

قلت : وفي النفس من ذلك شيء . وهو قريب من العبث .
وقال القاضي : يأخذ من شاربه عن حلق رأسه . ذكره في الفائق .

قوله ﴿ ثم حل له كل شيء إلا النساء ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . ونص عليه في رواية جماعة
وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . وقال في المستوعب : اختاره
أكثر الأصحاب . قال القاضي ، وابنه ، وابن الزاغونى ، والمصنف ، والشارح ،
وجماعة : إلا النساء ، وعقد النكاح .

قال ابن نصر الله في حواشيه : وهو الصحيح .

فظاهر كلام أبي الخطاب وابن شهاب وابن الجوزي : حل العقد . وقاله الشيخ تقي الدين . وذكره عن أحد . وعنه إلا الوطاء في الفرج .

قوله ﴿ وَالْحِلَاقُ وَالتَّقْصِيرُ نُسْكٌ ﴾

هذا الصحيح من المذهب . فيلزمه في تركه دم .

قال المصنف والشارح : هما نسك في الحج والعمرة في ظاهر المذهب .

قال في الكافي : هذا أصح . قال الزركشي : هذا المشهور والمختار للأصحاب

من الروایتين . وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الفروع وغيره .

وعنه : أنه إطلاق من محذور ، لا شيء في تركه . ويحصل التحلل بالرمي

وحده . قدمه ابن رزين في شرحه . وأطلقهما في المذهب ، والحاويين .

ونقل مهنا في معتمر ترك الحلاق والتقصير ، ثم أحرم بعمرة : الدم كثير .

عليه أقل من دم .

فعلى المذهب : فعل أحدهما واجب . وعلى الثاني : غير واجب .

قوله ﴿ إِنْ أَخْرَجَهُ عَنْ أَيَّامٍ مِّنِّي ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ دَمٌ ؟ ﴾ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

يعنى إذا قلنا : إنهما نسك . وأطلقهما في الهداية والمذهب ، ومسبوك الذهب ،

والمستوعب ، والمغنى ، والكافي ، والشرح ، والرايعتين ، والحاويين ، والفاائق .

أمرهما : لادم عليه . وهو المذهب صححه في التصحيح . واختاره ابن عبدوس

في تذكرته . وجزم به في المحرر ، والوجيز ، والمنور . قال ابن منبج في شرحه :

وهو أولى .

الوجه الثاني : عليه دم بالتأخير .

تنبيه : قوله « وَإِنْ أَخْرَجَهُ عَنْ أَيَّامٍ مِّنِّي » الصحيح : أن محل الروایتين إذا

أخرجه عن أيام مني ، كما قال المصنف هنا . وقدمه في الفروع . وجزم به في الهداية ،

ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة . وقال المصنف ، والشارح : إن أخره

عن أيام النحر ، فحمل الروایتين عندهما : إن أخره عن اليوم الثاني من أيام منى .
وجزم به فى الكافى .

تنبيه : قوله بعد الرواية ﴿ وَيَحْصُلُ التَّحَلُّلُ بِالرَّمْيِ وَحْدَهُ ﴾ .

يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ تَتَمَّةِ الرِّوَايَةِ . فَيَحْصُلُ التَّحَلُّلُ بِالرَّمْيِ وَحْدَهُ . عَلَى قَوْلِنَا
« الحلق إطلاق من محذور » لا على قولنا « هو نسك » .

ويؤيده : قوله قبل « نم قد حل له كل شيء إلا النساء » لأن ظاهره : أن
التحلل إنما يحصل بالرعى والحلق معاً . لأنه ذكر التحلل بلفظ « ثم » بعد ذكر
الحلق والرعى . ويحتمل أنه كلام مستقل بنفسه ، وأن التحلل يحصل بالرعى وحده .
وهو رواية عن أحمد .

واعلم أن التحلل الأول يحصل بالرعى وحده ، أو يحصلها اثنين من ثلاثة .
وهى : الرعى ، والحلق . والطواف ؟ فيه روايتان عن أحمد .

إحداهما لا يحصل إلا بفعل اثنين من الثلاثة المذكورة . ويحصل التحلل
الثانى بالثالث . وهو الصحيح من المذهب .

قال فى الفروع : اختاره الأكثر . قال فى الكافى : اختاره أصحابنا . وهو
موافق للاحتمال الأول . وهو ظاهر ما جزم به فى المحرر ، والخلاصة ، والوجيز ،
وغيرهم . وقدمه فى الهداية ، والرايعتين ، والحاويين ، وغيرهم .

والرواية الثانية : يحصل التحلل بواحد من رمى وطواف . ويحصل التحلل
الثانى بالباقي . وأطلقهما فى الفروع ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والشرح ،
وشرح ابن منبج وغيرهم .

فعلى الرواية الثانية : الحلق إطلاق منى محذور على الصحيح .

وقال القاضى فى التعليق : بل نسك ، كلميت بمزدلفة ، والرعى فى اليوم الثانى
والثالث . واختار المصنف : أن الحلق نسك . ويحل قبله .

قال ابن منبج : فيه نظر . وذكر جماعة على القول بأنه نسك : في جواز حله قبله روايتان .

وفي منسك ابن الزاغوني : وإن كان ساق هدياً واجباً : لم يحل هذا التحلل إلا بعد الرمي والحلق والنحر والطواف . فيحل من الكل . وهو التحلل الثاني . قوله ﴿ وَإِنْ قَدَّمَ الْحَلْقَ عَلَى الرَّمِيِّ ، أَوْ النَّحْرَ ، جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا : فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ﴾ .

وكذا لو طاف للزيارة أو نحر قبل رميه .
﴿ وَإِنْ كَانَ عَالِمًا ، فَهَلْ عَلَيْهِ دَمٌ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾ .
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والكافي والهادي ، والمنفى ، والشرح ، والتخليص ، والنظم ، والفائق وغيرهم .
إحداها : لادم عليه . ولكن يكره فعل ذلك . وهو المذهب . نص عليه وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في المحرر ، والوجيز ، وغيرهما . وقدمه في الفروع ، والرايعتين ، والحاويين وغيرهم . وصححه في التصحيح وغيره . واختاره ابن عبدوس في تذكرته وغيره .

والرواية الثانية : عليه دم . نقلها أبو طالب وغيره . وأطلق ابن عقيل هذه الرواية .

فظاهرها : يلزم الجاهل والناسي دم أيضاً . وظاهر نقل المروزي : يلزمه صدقة . قوله ﴿ ثُمَّ يَخْطُبُ الْإِمَامُ خُطْبَةً ﴾ .

يعنى : يخطب يوم النحر بمنى خطبة يعلمهم فيها النحر ، والإفاضة والرمي . وهذا المذهب . نص عليه . وجزم به في المنور ، وغيره . وقدمه في المحرر ، والفروع ، والفائق ، والمنفى ، والشرح . ونصره . وصححه في الرايعتين ، والحاويين ، وغيرهما . قال جماعة من الأصحاب : تكون بعد صلاة الظهر .

قلت : الأولى أن تكون بكرة في أول النهار . حتى يعلمهم الرمي والنحر والإفاضة .

وعنه لا يخطب . نصره القاضي . قال المصنف والشارح : وذكر بعض أصحابنا أنه لا يخطب يومئذ . وهو ظاهر كلامه في الوجيز . وحزم به في التلخيص .
فأمره : قال في الرعاية : يفتحها بالتكبير .

فأمره أخرى : إذا أتى المتمتع مكة : طاف للقدوم . نص عليه ، كعمرته . وهو من المفردات . وكذا المفرد والقارن . نص عليه ، ما لم يكونا دخلا مكة قبل يوم النحر . ولا طافا طواف القدوم . وعليه الأصحاب .
وقيل : لا يطوف للقدوم واحد منهم . اختاره المصنف . ورد الأول . وقال :
لا نعلم أحداً وافق أبا عبد الله على ذلك .

قال في القاعدة الثانية عشر : وهو الأصح .
قال الشيخ تقي الدين : ولا يستحب للمتمتع أن يطوف طواف القدوم بعد رجوعه من عرفة قبل الإفاضة . وقال : هذا هو الصواب .
قوله ﴿ وَوَقْتُهُ : بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ مِنْ لَيْلَةِ النَّحْرِ ﴾ .
يعنى : وقت طواف الزيارة . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه : وقته من فجر يوم النحر .

قوله ﴿ فَإِنْ أَخْرَهُ عَنْهُ وَعَنْ أَيَّامٍ مَنَى : جاز ﴾ .
وهذا بلا نزاع . ولا يلزمه دم إذا أخره عن يوم النحر وأيام منى ، على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .
وقال في الواضح : عليه دم إذا أخره عن يوم النحر لغير عذر . وخرج القاضي وغيره رواية بوجوب الدم إذا أخره عن أيام منى .
فأمره : لو أخر السعي عن أيام منى جاز . ولا شيء عليه .
ووجه في الفروع مما خرجه في الطواف : مثله في السعي .

قوله ﴿ثُمَّ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ إِنْ كَانَ مُتِمِّعًا﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . ونص عليه . وعنه يكتفى بسعى عمرته .
اختاره الشيخ تقي الدين . وأطلقهما في الفائق .

قوله ﴿أَوْ لَمْ يَكُنْ سَعَى مَعَ طَوَافِ الْقُدُومِ . فَإِنْ كَانَ قَدْ سَعَى : لَمْ يَسْعَ﴾ .

هذا المذهب . وذكر في المستوعب وغيره رواية بأن القارن يلزمه سعيان :
سعى عند طواف القدوم ، وسعى عند طواف الزيارة .

فأمرنا

أمرناهما : إذا قلنا السعى في الحج ركن : وجب عليه فعله بعد طواف الزيارة
إن كان متمتعاً ، أو مفرداً ، أو قارناً ، ولم يكن سعا مع طواف القدوم . فإن فعله
قبله عالمًا : لم يعتد به . وأعاده . رواية واحدة .

وإن كان ناسياً : فهل يجزئه ؟ فيه روايتان منصوصتان . ذكرهما في المستوعب
 وغيره . وصحح في التلخيص وغيره : عدم الإجزاء .

وإن قلنا : السعى واجب ، أو سنة ، فقال في الفروع : وإن قيل : السعى ليس
ركناً . قيل : سنة . وقيل : واجب . ففي حله قبله وجهان .

قلت : ظاهر كلام أكثر الأصحاب : أنه يحل قبل السعى ، لإطلاقهم الإحلال
بعد الطواف .

الثانية : قوله ﴿ثُمَّ قَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ لَا يَحِلُّ إِلَّا بَعْدَ طَوَافِ الزَّيَارَةِ﴾

بلا نزاع . فلو خرج من مكة قبل فعله : رجع حراماً حتى يطوف . ولو استمر :
بقى محرماً . ويرجع متى أمكنه . لا يجزيه غيره . قاله الأصحاب .

قوله ﴿ثُمَّ يَأْتِي زَمْزَمَ فَيَشْرَبُ مِنْهَا لِمَا أَحَبَّ . وَيَتَضَلَّعُ مِنْهُ﴾

بلا نزاع في الجملة . وزاد في التبصرة : وَيَرُشُّ عَلَى بَدَنِهِ وَثُوْبِهِ .

قوله ﴿ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مَنَى وَلَا يَبْتَئُ بِمَكَّةَ لَيْلًا مِّنَى﴾

بلا نزاع في الجملة . ويأتى في الواجبات : هل هو واجب ، أو مستحب ؟

قوله ﴿وَيَرْمِي الْجُمَرَاتِ بِهَا فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ بَعْدَ الزَّوَالِ﴾

هذا الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . ونص عليه .

قال ابن الجوزى في المذهب ، ومسبوك الذهب : إذا رمى في اليومين الأولين من أيام منى قبل الزوال : لم يحزه رواية واحدة . فأما في اليوم الأخير : فيجوز في إحدى الروايتين . انتهى .

قال في الفروع : وجوز ابن الجوزى الرمي قبل الزوال .

وقال في الواضح : ويجوز الرمي بطلوع الشمس إلا ثالث يوم . وأطلق في منسكه أيضاً : أن له الرمي من أول يوم . وأنه يرمى في اليوم الثالث كاليومين قبله ثم ينفر .

وعنه : يجوز رمي متعجل قبل الزوال . وينفر بعده .

ونقل ابن منصور : إن رمى عند طلوعها متعجل ، ثم نفر . كأنه لم يرم عليه دماً . وجزم به الزركشى .

فأمره : آخر وقت رمى كل يوم : المغرب . ويستحب الرمي قبل صلاة الظهر بعد الزوال .

قوله - فِي الْجَمْرَةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّالِثَةِ - ﴿يَقِفُ وَيَدْعُو﴾

هذا بلا نزاع . لكن قال بعض الأصحاب : رافعاً يديه . ونقل حنبل : يستحب رفع يديه عند الجمار .

قوله ﴿ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ . وَيَجْعَلُهَا عَنْ يَمِينِهِ وَيَسْتَبْطِنُ الْوَادِي . وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا . وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ فِي الْجُمَرَاتِ كُلِّهَا﴾ .

قاله الأصحاب قاطبة . وقال الزركشى . فيما قاله الأصحاب - في أنه يستقبل القبلة في جرة العقبة - نظر . إذ ليس في الحديث ذلك .

قوله ﴿ والتَّيْبُ شَرْطٌ فِي الرَّمْيِ ﴾

يعنى : أنه يشترط أن يرمى أولا الجرة التي تلى مسجد الخيف . ثم بعدها الوسطى ، ثم العقبة . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . فلو نكس : لم يجزه . وعنه يجزيه مطلقا . وعنه يجزيه مع الجهل .

قوله ﴿ فِي عَدَدِ الْحَصَى رَوَاتَانِ . إِحْدَاهُمَا : سَبْعٌ ﴾

وهى المذهب . وعليها الأصحاب ﴿ وَالْأُخْرَى يُجْزِيهِ خَمْسٌ ﴾ .

قال فى المغنى : والأولى أن لا ينقص عن سبع . فإن نقص حصاة أو حصاتين فلا بأس . ولا ينقص أكثر من ذلك . نص عليه . وعنه رواية ثالثة : يجزيه ست وتقدم ذلك فى أول الباب عند قوله « وعدده سبعون حصاة » .

قوله ﴿ فَإِنْ أَخْلَ بِحِصَاةٍ وَاحِدَةٍ مِنَ الْأُولَى : لَمْ يَصِحَّ رَمْيُ الثَّانِيَةِ ﴾

وهو المذهب ، وعليه الأصحاب . وعنه يصح مع الجهل ، دون غيره .

قوله ﴿ وَإِنْ أَخَّرَ الرَّمِيَّ كُلَّهُ - أَى مَعَ رَمَى يَوْمِ النَّحْرِ - وَرَمَاهُ

فِي آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ : أَجْزَأُ ﴾

بلا نزاع . ويكون أداء ، على الصحيح من المذهب . قدمه فى الفروع . وقاله القاضى . واقتصر عليه فى المغنى ، والشرح .

وقيل : يكون قضاء . وكذا الحكم لو أخر رمى يوم إلى الغد : رمى رميين .

نص عليه . وقاله الأصحاب .

قوله ﴿ وَإِنْ أَخَّرَهُ عَنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، أَوْ تَرَكَ الْمَيْتَ بِنَى فِي

لِيَالِيهَا : فَعَلِيهِ دَمٌ ﴾

إذا أخر الرمي عن أيام التشريق : فعليه دم . ولا يأتي به . كالبيتوتة في منى ليلة أو أكثر .

قوله ﴿ أَوْ تَرَكَ الْمَبِيتَ بَعْنَى فِي لَيَالِيهَا ﴾

فالصحيح من المذهب : أن عليه دمًا . نقله حنبل . وعليه أكثر الأصحاب وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في المغنى الشرح ، والفروع وغيرهم . وقال : اختاره الأكثر .

وعنه يتصدق بشيء . نقله الجماعة عن أحمد . قاله القاضي .
وعنه لا شيء عليه . واختاره أبو بكر . وهي مبنية على أن المبيت ليس بواجب على ما يأتي في الواجبات .

قوله ﴿ وَفِي حَصَاةٍ أَوْ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ مَا فِي حَلْقِ شَعْرَةٍ ﴾

إذا ترك حصاة : وجب عليه ما يجب في حلق شعرة . على ماضى في أول باب محظورات الإحرام . وهذا الصحيح من المذهب . وقدمه في الفروع . قال القاضي : وظاهر نقل الأثرم يتصدق بشيء . . وعنه : ذلك في العمد .

وعنه عليه دم . جزم به في المحرر ، والوجيز ، والفائق ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم . وقدمه في الرعايتين ، والحاويين . قال في الفروع : وهو خلاف نقل الجماعة والأصحاب . قال ابن عقيل : ضعفه شيخنا لعدم الدليل .
وعنه لا شيء عليه فيها .

فأمره : لو ترك حصاتين . فإن قلنا في الحصاة ما في حلق شعرة ، ففي الحصاتين : ما في حلق شعرتين . وفي ثلاث ، أو أربع ، أو خمس : دم . على ما تقدم من الخلاف .

وإن قلنا في الحصاة دم . ففي الحصاتين ، والثلاث : دم ، بطريق أولى .
وعنه في الحصاتين ما في الثلاث ، كجمرة وجمار .

وعنه لا شيء في ترك حصاتين .

قال المصنف ، والشارح : الظاهر عن أحمد : لا شيء في حصاة ولا حصاتين .
وأما إذا ترك المبيت بمنى ليلة واحدة ، فجزم المصنف هنا : أن فيها ما في حلق
شعرة . وهو إحدى الروايات . لأنها ليست نسكا بمفردها ، بخلاف المبيت بمزدلفة .
قاله القاضي وغيره . وقال : لا تختلف الرواية : أنه لا يجب دم . وجزم بما قاله
المصنف ، وابن منبج في شرحه . واختار المصنف : وجوب الدم .
وعنه : ترك ليلة أكثر ليال منى كلها . ذكره جماعة .

وعنه عليه دم . قدمه في الرعائتين ، والحاويين . وعنه لا شيء عليه .

فائدة : قوله ﴿ وَلَيْسَ عَلَى أَهْلِ سِقَايَةِ الْحَاجِّ وَالرَّعَاءِ مِيتٌ بِمَنْى ﴾
وهذا بلا نزاع . ويجوز لهم الرمي ليلاً ونهاراً .

تنبيه : مفهوم قول المصنف « وليس على أهلى سقاية الحاج والرعاء مبيت بمنى »
أن غيرهم يلزمه المبيت بها مطلقاً . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر
الأصحاب .

وقيل : أهل الإعذار من غير الرعاء - كالمريض ، ومن له مال يخاف ضياعه ،
ونحوهم - حكمهم حكم الرعاء في ترك البيتوتة . جزم به المصنف ، والشارح ،
وابن رزين .

قال في الفصول : وكذا خوف فوات ماله ، وموت مريض .

قلت : هذا والذي قبله هو الصواب .

قال القاضي وغيره : يستحب أن يضع الحصى في يد النائب . ليكون له عمل
في الرمي . انتهى .

ولو أغنى على المستنيب : لم تنقطع النيابة .

قوله ﴿فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ : خَرَجَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ﴾
هذا بلا نزاع . وهو النفر الأول . ولا يضر رجوعه بعد خروجه ، لحصول
الرخصة . وليس عليه في اليوم الثالث رمى . قاله الإمام أحمد .

ويدفن بقية الحصى ، على الصحيح من المذهب . وقيل : لا .
قال في الفائق - بعد أن قدم الأولى - قلت : لا يتعين . بل له طرحه ودفعه
إلى غيره . انتهى .

فعلى الأول : قال بعض الأصحاب - منهم صاحب الرعايتين ، والحاويين -
يدفنه في الرمي .

وفي منسك ابن الزاغوني : أو يرمى بهن ، كفعله في اللواتي قبلها .
تنبيه : شمل كلام المصنف : مرید الإقامة بمكة . وهو كذلك . وعليه الأصحاب
وعنه لا يعجبني لمن نفر النفر الأول أن يقيم بمكة . وحمله المصنف على الاستحباب
قوله ﴿فَإِنْ غَرَبَتْ وَهُوَ بِهَا : لَزِمَهُ الْمَيْتُ وَالرَّمْيُ مِنَ الْعَدَةِ﴾ .

هذا بلا نزاع . ويكون الرمي بعد الزوال . على الصحيح من المذهب . على
ما تقدم . وعنه أو قبله أيضاً . وتقدمت هذه الرواية أيضاً قريباً . وهذا النفر الثاني
فائده : ليس للإمام المقيم للمناسك التعجيل ، لأجل من يتأخر . قاله
الأصحاب . وذكره الشيخ تقي الدين .
قلت : فيعابى بها .

تنبيه : قول المصنف ﴿فَإِذَا آتَى مَسَكَةً لَمْ يَخْرُجْ حَتَّى يُودَعَ الْبَيْتَ
بِالطَّوَّافِ إِذَا فَرَغَ مِنْ جَمِيعِ أُمُورِهِ﴾ .

يقتضى : أنه لو أراد المقام بمكة لا وداع عليه . وهو كذلك ، سواء نوى
الإقامة قبل النفر أو بعده .

قوله ﴿فَإِذَا وَدَعَ الْبَيْتَ ثُمَّ اشْتَغَلَ فِي تِجَارَةٍ، أَوْ أَقَامَ: أَعَادَ الْوَدَاعَ﴾
إذا ودع ثم اشتغل في تجارة : أعاد الوداع . قولاً واحداً . وإن اشتغل بغير
شد رحل ونحوه : أعاد الوداع . لا نعلم فيه خلافاً .
وقال في الرعايتين ، والحاويين : وإن قضى حاجة في طريقه : لم يعد أيضاً .
نص عليه . وقدمه في الفروع . وجزم به في التلخيص وغيره .
وقال ابن عقيل ، وابن الجوزي : إن تشاغل في طريقه بشراء زاد ونحوه :
لم يعد .

وقال المصنف والشارح : إن قضى حاجته في طريقه ، أو اشترى زادا في
طريقه : لم يعد . زاد في الكبرى : أو صلى .

فوائد

منها : يستحب أن يصلى بعد طواف الوداع ركعتين . ويقبل الحجر .
ومنها : يستحب دخول البيت . والحجر منه . ويكون حافياً ، بلا خف
ولا نعل ولا سلاح . نص على ذلك .
ومنها : ما قاله في الفنون : تعظيم دخول البيت فوق الطواف : يدل على قلة
العلم . انتهى .

ومنها : النظر إلى البيت عبادة . قاله الإمام أحمد . وقال في الفصول : وكذا
رؤيته لمقام الأنبياء ، ومواضع الأنسك^(١) .

قوله ﴿وَمَنْ أَخَّرَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ فَطَافَهُ عِنْدَ الْخُرُوجِ : أَجْزَأُ عَنْ
طَوَافِ الْوَدَاعِ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقاله الخرقى في شرح المختصر ، وصاحب المغنى
في كتاب الصلاة . قاله في القواعد .

(١) هل في ذلك حديث يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو أثر عن الصحابة
أو التابعين لهم بإحسان ؟ .

وعنه لا يجزيه عنه . فيطوف له . وأطلقهما في المغنى .

فائفة : لو آخر طواف القدوم ، فطافه عند الخروج : لم يجزه عن طواف الوداع .
على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع [وهو ظاهر كلام كثير حيث اقتصروا
على المسألة الأولى] وقال في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والهادي ،
والمستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ، والترغيب ، والرايعتين ، والحاويين :
يجزيه ، كطواف الزيارة . وقطعوا به . وقالوا : نص عليه . زاد في الهداية - في
رواية ابن القاسم - قلت : هذا المذهب . ولم أر لما قدمه في الفروع موافقاً .
قوله ﴿ فَإِنْ خَرَجَ قَبْلَ الْوَدَاعِ رَجَعَ إِلَيْهِ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَيْهِ دَمٌ ﴾ .
إذا خرج قبل الوداع ، وكان قريباً . فعليه الرجوع ، إذا لم يخف على نفس
أو مال أو فوات رُقعة ، أو غير ذلك . فإن رجع فلا دم عليه .

وإن كان بعيداً - وهو مسافة القصر - لزمه الدم . سواء رجع أولاً . على
الصحيح من المذهب . نص عليه . قال في الفروع : لزمه دم في المنصوص . قاله
القاضي وغيره . وجزم به في المستوعب ، والتلخيص ، والكافي ، والرايعتين ،
والحاويين ، وغيرهم .

وقال المصنف ، وغيره : ويحتمل سقوط الدم عن البعيد برجوعه كالتقريب .
ومسافة القصر : من مثله . قال الزركشي : وقد يقال من الحرم .
وأما إذا لم يمكن الرجوع للتقريب : فإن عليه دمًا . وكذا لو أمكنه ولم يرجع
بطريق أولى .

فتى رجع القريب : لم يلزمه إحرام بلا نزاع .

قال المصنف والشارح : كرجوعه لطواف الزيارة .

وإن رجع البعيد أحرم بعمره لزوماً . ويأتى بها و بطواف الوداع .

فائفة : قال في الفروع : لو ودع ثم أقام بمنى ، ولم يدخل مكة : يتوجه جوازه

وإن خرج غير حاج ، فظاهر كلام شيخنا : لا يودع . انتهى .
تفسير : شمل كلام المصنف - وهو قوله « فإن خرج قبل الوداع » - كل حاج سواء الحائض والنفساء . وهو صحيح . وهو المذهب ، وعليه الأصحاب .

وقال المصنف والشارح : أهل الحرم لاوداع عليهم .

قوله ﴿إِلَّا الْحَائِضَ وَالنَّفْسَاءَ فَلَا وَدَاعَ عَلَيْهِمَا﴾ .

بلا نزاع . وهو مقيد بما إذا لم تطهر قبل مفارقة البنيان . فإن طهرت قبل مفارقة البنيان : لزمها العود للوداع . وإن طهرت بعد مفارقة البنيان : لم يلزمها العود ، ولو كان قبل مسافة القصر . بخلاف المقصر بالترك .

قوله ﴿وَإِذَا فَرَغَ مِنَ الْوَدَاعِ وَقَفَ فِي الْمُلْتَزَمِ ، بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ﴾

وهذا بلا نزاع بين الأصحاب . وذكر أحمد : أنه يأتي الخطيم أيضاً - وهو تحت الميزاب - فيدعو .

وذكر الشيخ تقي الدين : ثم يشرب من ماء زمزم . ويستلم الحجر الأسود . ونقل حرب : إذا قدم معتمراً ، فيستحب له أن يقيم بمكة بعد عمرته ثلاثة أيام . ثم يخرج . فإن التفت ودَّع . نص عليه . وذكره أبو بكر . وقدمه في التعليق وغيره . وحمله جماعة على الندب .

وذكر ابن عقيل ، وابن الزاغوني : لا يولى ظهره حتى يغيب .

قال في الفائق : لا يسن له المشي القهقري بعد وداعه . وقدمه في الرعاية .

قال الشيخ تقي الدين : هذا بدعة مكروهة . وذكر جماعة من الأصحاب - منهم صاحب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ، والرايعتين ، والحاويين ، والفائق وغيرهم - : ثم يأتي المحصب . فيصلى فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء . ثم يهجع . واقتصر عليه في المغنى .

قوله ﴿ فَإِذَا فَرَغَ مِنَ الْحَجِّ : اسْتَحَبَّ لَهُ زِيَارَةُ قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَبْرِ صَاحِبَيْهِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب قاطبة ، متقدمهم ومتأخرهم ^(١) .
وقال في الفصول : نقل صالح ، وأبو طالب : إذا حج للفرض : لم يمر بالمدينة لأنه إذا حدث به حدث الموت كان في سبيل الحج . وإن كان تطوعاً : بدأ بالمدينة .

فأمرناه

إماماهما : يستحب استقبال الحجرة النبوية - على ساكنها أفضل الصلاة والسلام - حال زيارته . ثم بعد فراغه يستقبل القبلة . ويجعل الحجرة عن يساره ، ويدعو . ذكره الإمام أحمد . قال في الفروع : وظاهر كلامهم : قرب من الحجرة أو بعد : انتهى .

قلت : الأولى القرب قطعاً .

قال في المستوعب وغيره : إنه يستقبل ويدعو .
قال ابن عقيل ، وابن الجوزي : يكره قصد القبور للدعاء .
قال الشيخ تقي الدين : أو وقوفه أيضاً عندها للدعاء .

الثاني : لا يستحب تمسحه بقبره - عليه أفضل الصلاة والسلام - على الصحيح من المذهب . قال في المستوعب : بل يكره . قال الإمام أحمد : أهل العلم كانوا لا يمسونه . نقل أبو الحارث : يدنو منه ولا يتمسح به ، بل يقوم حذاه فيسلم . وعنه يتمسح به . ورخص في المنبر .

(١) إنما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد - الحديث » فالزائر ينبغي أن يقصد السفر لأجل الصلاة في المسجد . وليس رسول الله صلى الله عليه وسلم كعمامة الموتى . فإن الصلاة والسلام عليه يبلغانه من حيث يكون المصلي والمسلم . وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « اللهم لا تجعل قبري عيداً »

قال ابن الزاغوني وغيره : وَلَيَاتِ الْمُنِير . فيتبرك به . تبركا بمن كان يرتقى عليه ^(١) .

قوله - في صفة العمرة - ﴿ مَنْ كَانَ فِي الْحَرَمِ : خَرَجَ إِلَى الْحِلِّ فَأَحْرَمَ مِنْهُ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن إحرام أهل مكة ، ومن كان بها من غيرهم ، وأهل الحرم : يصح بالعمرة من أدنى الحل . وعليه جماهير الأصحاب ^(٢) .
وقال ابن أبي موسى : إن كان بمكة من غير أهلها ، وأراد عمرة واجبة : فمن الميقات . فلو أحرم من دونه لزمه دم . وإن أراد نفلا : فمن أدنى الحل . انتهى .
وتقدم ذلك مستوفى في باب المواقيت في قوله « وأهل مكة إذا أرادوا العمرة فمن الحل » .

قوله ﴿ وَالْأَفْضَلُ : أَنْ يُحْرِمَ مِنَ التَّنْعِيمِ ﴾ .

هذا أحد الوجهين . جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، واختلاصة ، والشرح ، وشرح ابن منجا .

والوجه الثاني : أن الأفضل أن يحرم من الجِعْرَانَةِ . جزم به في المستوعب ، والتلخيص ، والباغة ، والرايتين ، والحاويين ، والفائق . ذكره في باب المواقيت . وأطلقهما في الفروع . وقال : ظاهر كلام الشيخ - يعني به المصنف - الكل سواء .

(١) قد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم وحذر أشد التحذير من التبرك بآثار الأنبياء ، وأنه مما ضل به السابقون عن دين المرسلين . وقصة قطع عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قطع شجرة بيعة الرضوان مشهورة . ولقد كان لكم فيهم أسوة حسنة (٢) حقق الإمام ابن القيم في زاد المعاد : أنه ليس من السنة خروج من بمكة إلى الحل وإحرامه بالعمرة من التنعيم ولا غيره . لأن المكي يعمر البيت بالطواف وحقق أيضاً : أن عائشة حين خرج بها أخوها عبد الرحمن : كان ذلك تطييباً لها . لأنها كانت قد دخلت مكة حائضاً . ولذلك لم تفعله بعد هذه السنة مطلقاً . وقد حجت مراراً .

وما استحضر كلام المصنف هنا . ولعله أراد : في المغنى ، أو لم يكن في النسخة التي عنده .

والأفضل بعدهما : الحديبية . على الصحيح من المذهب . وظاهر المصنف التسوية ونقل صالح وغيره في المكي : أفضله البعد . هي على قدر تعبها . قال القاضى في الخلاف : مراده من الميقات . يئنه في رواية بكر بن محمد .

وقال في الرعاية : الأفضل بعد الحديبية : ما بعد . نص عليه .

تفيم : قوله « والأفضل أن يحرم من التنعيم » هو في نسخة مقروءة على المصنف وعليها شرح الشارح ، وابن منجا . وفي بعض النسخ هذا كله ساقط .

قوله « فَإِنْ أَحْرَمَ مِنَ الْحَرَمِ لَمْ يَجْزِهِ » بلا نزاع « وَيَنْعَقِدُ . وَعَلَيْهِ دَمٌ » ينعقد إحرامه من الحرم . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب وعليه دم .

وقيل : لا يصح . قال في الفروع : وإن أحرم بالعمرة من مكة ، أو الحرم : لزمه دم . ويجزئه إن خرج إلى الحل قبل طوافها . وكذا بعده ، كإحرامه دون ميقات الحج . ولنا قول : لا . انتهى . وتابعه على ذلك المصنف في المغنى . وقال في الرعاية : فإن أحرم بها من الحرم ، أو من مكة ، معتمراً : صح في الأصح . ولزمه دم .

وقيل : إن أحرم بها مكي من مكة ، أو من بقية الحرم : خرج إلى الحل قبل طوافها . وقيل : قبل إتمامها ، وعاد فأتىها : كفته . وعليه دم لإحرامه دون ميقاتها . وإن أتمها قبل أن يخرج إليها : ففي إجزائها وجهان . انتهى .

قال الزركشى : فإن لم يخرج حتى أتم أفعالها : فوجهان . المشهور : الإجزاء . فعلى القول بعدم الصحة : وجود هذا الطواف كعدمه . وهو باق على إحرامه حتى يخرج إلى الحل . ثم يطوف بعد ذلك ويسعى . وإن حلق بعد ذلك فعليه دم . وكذلك كل ما فعله من محظورات إحرامه عليه فدية .

وإن وطئ، أفسد عمرته . ويمضى في فاسدها . وعليه دم . ويقضيها بعمره من الحل . ويجزئها عنها . وإن كانت عمرة الإسلام . قال في الرعية : ويحتمل أن يجزئ . بدم .

قوله ﴿ ثُمَّ يَطُوفُ وَيَسْعَى . ثُمَّ يَحْلِقُ أَوْ يُقَصِّرُ . ثُمَّ قَدْ حَلَّ . وَهَلَّ مَحَلَّهُ قَبْلَ الْحَلْقِ وَالْتَّقْصِيرِ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾ .

أصل هاتين الرواتين : الروايان اللتان في الحج : هل الحلق والتقصير نسك أو إطلاق من محذور ؟ على ما تقدم . ذكره الشارح ، وابن منجا . وتقدم أن الصحيح من المذهب : أنه نسك .

فالصحيح هنا : أنه نسك . فلا يخل منها إلا بفعل أحدهما . وهو المذهب . صححه في التصحيح وغيره . وحزم به في الوجيز وغيره .

والرواية الثانية : أنه إطلاق من محذور . فيحل قبل فعله . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والتلخيص .

ويأتى في واجبات العمرة : أن الحلاق أو التقصير واجب في إحدى الرواتين قوله ﴿ وَتَجْزِئُ عُمْرَةُ الْقَارِنِ ، وَالْعُمْرَةُ مِنَ التَّنْعِيمِ عَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ فِي أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ ﴾ .

تجزئ . عمرة القارن عن عمرة الإسلام . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

والرواية الثانية : لا تجزئ . عمرة القارن عن عمرة الإسلام . اختاره أبو حفص وأبو بكر . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب .

وتقدم ذلك في الإحرام في صفة القران .

وأما العمرة من التمتع : فتجزئ . عن عمرة الإسلام . على الصحيح من المذهب . حزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الشرح وغيره .

والرواية الأخرى : لا تجزىء عن العمرة الواجبة .

فوائده

إمراها : لا بأس أن يعتمر في السنة مراراً . والصحيح من المذهب : كراهة الإكثار منها ، والموالة بينها . قال المصنف : باتفاق السلف . واختاره هو وغيره . وقدمه في الفروع .

قال الإمام أحمد : إن شاء كل شهر . وقال أيضاً : لا بد أن يخلق أو يقصر . وفي عشرة أيام يمكن الحلق .

وقيل : يستحب الإكثار منها . اختاره جماعة . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والفائق ، وغيرهم . وقدمه ابن رزين في شرحه .

ومن كره أطلق الكراهة . قال في الفروع : ويتوجه أن مراده : إذا عرض بالطواف ، وإلا لم يكره ، خلافاً لشيخنا - يعنى به الشيخ تقي الدين - وقال في الفصول : له أن يعتمر في السنة ماشاء . ويستحب تكرارها في رمضان . لأنها فيه تعدل حجة .

وكره الشيخ تقي الدين الخروج من مكة للعمرة إذا كان تطوعاً . وقال : هو بدعة . لأنه لم يفعله ، عليه أفضل الصلاة والسلام . ولا صحابي على عهده إلا عائشة . لافي رمضان ولا في غيره اتفاقاً .

الثانية : العمرة في رمضان أفضل مطلقاً . قال الإمام أحمد : هي فيه تعدل حجة قال : وهي حج أصغر .

الثالثة : الصحيح من المذهب : أن العمرة في غير أشهر الحج أفضل من فعلها فيها . ذكره القاضي في الخلاف . ونقله الأثرم ، وابن إبراهيم عن أحمد . وقدمه في الفروع ، وقال : ظاهر كلام جماعة التسوية .

قلت : اختار في الهدى : أن العمرة في أشهر الحج أفضل . ومال إلى أن فعلها في أشهر الحج أفضل من فعلها في رمضان .

الرابعة : لا يكره الإحرام بها يوم عرفة والنحر . وأيام التشريق . على الصحيح من المذهب . نقل أبو الحارث : يعتمر متى شاء .

وذكر بعض الأصحاب رواية : تكره في أيام التشريق . قال في الفائق : زاد أبو الحسين : يوم عرفة ، في أصح الروايتين . وذكر في الرعاية : تكره أيام التشريق . وقال : ومن أحرم بها قبل ميقاتها : لم تصح في وجه .

قوله ﴿ أَرَأَيْتَ كَانَ الْحَجُّ : الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ ، وَطَوَافُ الزِّيَارَةِ ﴾

بلا نزاع فيهما . فلو ترك طواف الزيارة : رجع معتمراً . نقله الجماعة . ونقل يعقوب - فيمن طاف في الحجر ورجع لبغداد - يرجع . لأنه على نية إحرامه . فإن وطئ : أحرم من التنعيم ، على حديث ابن عباس . وعليه دم . ونقل غيره معناه فالمصنف رحمه الله ، قدم أن أركان الحج : الوقوف بعرفة ، وطواف الزيارة فقط . فليس السعي والإحرام ركنين على المقدم عنه .

أما السعي : ففيه ثلاث روايات . إحداهن : هو ركن . وهو الصحيح من المذهب . نص عليه . وجزم به في المنور . وصححه في التلخيص ، والحرر . وقدمه في الفروع ، والزعايتين ، والحاويين ، والفائق .

والرواية الثانية : هو سنة . وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة . والرواية الثالثة : هو واجب . اختاره أبو الحسين التميمي . والقاضي ، والمصنف والشارح ، وصاحب الفائق ، وغيرهم . وجزم به في الوجيز ، والمنتخب . وأطلقهن في المذهب .

وأما الإحرام - وهو النية - فقدم المصنف : أنه غير ركن . فيحتمل : أنه واجب . وهو رواية عن أحمد . وذكرها القاضي في الجرد . نقله عنه في التلخيص .

وحكاها في الفائق . وقال : اختاره الشيخ - يعنى المصنف - واختارها التيمي أيضاً . ولم يذكرها في الفروع .

وعنه أنه ركن . وهى المذهب . جزم به فى المحرر ، والوجيز ، والمنور . وقدمه فى الرعايتين ، والحاويين . قال ابن منجا فى شرحه : هذه أصح . فى ظاهر قول الأصحاب . وأطلقهما فى الفائق .

وعنه أنه شرط . حكاها فى الفروع . قال فى الرعاية ، وقيل عنه : إن الإحرام شرط . قال ابن منجا فى شرحه : ولم أجد أحداً ذكر أن الإحرام شرط . والأشبه : أنه كذلك . وبه قال أبو حنيفة .

وذلك أن من قال بالرواية الأولى : قاس الإحرام على نية الصلاة . ونية الصلاة : شرط . فكذا يجب أن يكون الإحرام شرط . ولأن الإحرام يجوز فعله قبل دخول وقت الحج . فوجب أن يكون شرطاً ، كالطهارة مع الصلاة . انتهى . وقال أيضاً فى باب الإحرام : والأشبه أنه شرط ، كما ذهب إليه بعض أصحابنا ، كنية الوضوء . فلعل قوله هنا « لم أجد أحداً ذكر أنه شرط » يعنى عن أحمد . وإلا كان كلامه متناقضاً .

وأطلق رواية الشرطية والركنية فى الفروع . وقال : فى كلام جماعة مآظهم : رواية بجواز تركه .

وقال فى الإرشاد : وهو سنة . وقال : الإهلال فريضة . وعنه سنة .

قوله ﴿ وَوَجِبَاتُهُ سَبْعَةٌ ﴾ : الإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ ﴿

بلا نزاع ، إنشاء ودواماً . قال فى التلخيص : والإشاء أولى .

قوله ﴿ وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾

مراده : إذا وقف نهراً . فيجب الجمع بين الليل والنهار . على الصحيح من

المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه الجمع بينهما سنة مؤكدة .

قوله ﴿وَالْمَيْتُ بِمُزْدَلِفَةَ إِلَى مَا بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ﴾

مراده : إذا وافاها قبل نصف الليل . والصحيح من المذهب : أن المييت بمزدلفة إذا جاءها قبل نصف الليل واجب . وعليه الأصحاب . وعنه ليس بواجب . واستثنى الخرقى من ذلك الرعاة ، وأهل السقاية . فلم يجعل عليهم مييتاً بمزدلفة . قال الزركشى : ولم أر من صرح باستثنائهما إلا أبا محمد ، حيث شرح الخرقى .

قوله ﴿وَالْمَيْتُ بِمَنَى﴾

الصحيح من المذهب : أن المييت بمنى في لياليها واجب . وعليه أكثر الأصحاب . وعنه سنة .

وتقدم قريباً ما يجب في ترك المييت بها في لياليها ، أو في ليلة .

قوله ﴿وَالرَّمْيُ﴾

بلا نزاع . ويجب ترتيبه . على الصحيح من المذهب . وعنه لا . وتقدم أنه : هل هو شرط ، أم لا ؟ أو مع الجهل .

قوله ﴿وَالْحَلَّاقُ﴾

مراده : أو التقصير ، على ما تقدم . والصحيح من المذهب : أنه واجب . وعليه الأصحاب . وعنه ليس بواجب . وتقدم : هل هو نسك ، أو إطلاق من محذور ؟ .

قوله ﴿وَطَوَافُ الْوَدَّاعِ﴾

هذا الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه وصححه في الفروع وغيره .

وقيل : ليس بواجب .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أن طواف الوداع يجب ، ولو لم يكن بمكة .

قال في الفروع : هو ظاهر كلامهم . قال الأجرى : ويطوفه متى أراد الخروج من مكة أو منى ، أو من نفر آخر .

قال في الترهيب ، والتلخيص : لا يجب على غير الحاج .
قال في المستوعب : ومتى أراد الحاج الخروج من مكة : لم يخرج حتى يودع .
فائدة : طواف الوداع : هو طواف الصدر . على الصحيح . وقيل : الصدر
طواف الزيارة . وقدمه الزركشي .

تنبيه : شمل قوله ﴿ وَمَا عَدَا هَذَا سُنَنٌ ﴾ مسائل فيها خلاف في المذهب .
منها : المبيت بمنى لیسلة عرفة . والصحيح من المذهب : أنه سنة . قطع به
ابن أبي موسى في الإرشاد ، والقاضى في الخلاف ، وابن عقيل في الفصول ،
وأبو الخطاب في الهداية ، وابن الجوزى في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والسامري
في المستوعب ، والمصنف في الكافي وغيرهم . وهو ظاهر كلامه في الخلاصة ،
والتلخيص ، والشرح وغيرهم . وقدمه في الفروع .

وقيل : يجب . جزم به في الرعيتين ، والحاويين .
ومنها : الرمل والاضطباع . والصحيح من المذهب : أنهما سنتان . وعليه
جماهير الأصحاب . وفي عيون المسائل : يجبان . ونقل حنبلي : إذا نسي الرمل
فلا شيء عليه . وقاله الخرقى وغيره .

ومنها : طواف القدوم . والصحيح من المذهب : أنه سنة . وعليه جماهير
الأصحاب . ونقل محمد بن حرب : هو واجب . وهو قول في الرعاية .
ومنها : الدفع من عرفة مع الإمام . والصحيح من المذهب : أنه سنة . قاله
المصنف ، والشارح ، وغيرهما . وقدمه في الفائق . قال الزركشي : هو اختيار جمهور
الأصحاب . وعنه أنه واجب . وقطع الخرقى : أن عليه دماً بتركه . وأطلقهما في
الرعتين ، والحاويين ، والفروع .

قوله ﴿ أَرْكَانُ الْعُمْرَةِ : الطَّوَافُ ﴾

بلا نزاع (وَفِي الْإِحْرَامِ وَالسَّعْيِ رِوَايَتَانِ)

اعلم أن الخلاف هنا - في السعي والإحرام - وفي الإحرام أيضاً من الميقات - كالخلاف في ذلك في الحج . على ما تقدم ، نقلاً ومذهباً . هذا الصحيح من المذهب . وقيل : أركانها الإحرام ، والطواف فقط . ذكره في الرعاية . وقال في الفصول : السعي في العمرة ركن . بخلاف الحج . لأنها أحد النسكين . فلا يتم إلا بركنين كالْحج .

قوله ﴿ وَاجِبَاتُهَا : الْحِلَاقُ . فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ﴾ . وهو أيضاً مبنى على وجوبه في الحج . على ما تقدم . فلا حاجة إلى إعادته . قوله ﴿ فَمَنْ تَرَكَ رُكْنًا لَمْ يَتِمَّ نُسُكُهُ إِلَّا بِهِ ﴾ وكذا لو ترك النية له : لم يصح ذلك الركن إلا بها . ﴿ وَمَنْ تَرَكَ وَاجِبًا فَقَلْبُهُ دَمٌ ﴾ ولو كان سهواً أو جهلاً . وتقدم في بعض المسائل : خلاف بعدم وجوب الدم كاملاً . كترك المبيت بمنى في لياليها ونحوه . وكذا تقدم الخلاف فيما إذا تركه جهلاً .

باب الفوات والإحصار

قوله ﴿ وَمَنْ طَلَعَ عَلَيْهِ الْفَجْرُ يَوْمَ النَّحْرِ ، وَلَمْ يَقِفْ بِعَرَفَةَ : فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ ﴾

بلا نزاع . وسواء فاته الوقوف لعذر حضر أو غيره . أو لغير عذر .

قوله ﴿ وَيَتَحَلَّلُ بِطَوَافٍ وَسَعْيٍ ﴾

يحتمل أن يكون مراده : أنه يتحلل بطواف وسعي فقط . ولولم يكن عمرة . وهو الظاهر . وهو قول ابن حامد . ذكره عنه جماعة .

ويحتمل أن يكون مراده : يتحلل بعمرة من طواف وسعي وغيره . ولا ينتلب